

اقرأ في العدد...

- ائتلاف القومية واليسارية؛
- التعديل الوزاري يكرس النهج السياسي القائم
- لا لحصار سوريا الشقيقة

الأهالي

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الأردني

حشد

اسبوعية - سياسية - تأسست سنة ١٩٨٩

الحملة الوطنية تدعو
لمحاسبة الموقعين
على اتفاقية الغاز

رأي الاهالي

بناء المرجعية الوطنية هو الحل

واجب التصدي للتهديدات التي تتربص بالاردن في سياق التحولات السياسية الكبرى في المنطقة والاقليم، يفرض على الجميع ضرورة التوجه الفوري نحو بناء مرجعية وطنية مؤسّسة على مكونات الحركة الجماهيرية ذات البعد الشعبي... بأقل قدر ممكن من الاخطاء وأكبر قدر من المسؤولية الوطنية.

ليست هي المرة الأولى التي تظهر فيها أدوار متميزة للحركة الجماهيرية الاردنية في سياق التطورات والمحطات التاريخية التي تعرّض فيها الاردن لمحن مختلفة.

ولكن خصائص المرحلة الراهنة، والاتجاهات التي تفرضها القوى العالمية والاقليمية على المنطقة والاقليم، مختلفة نوعياً عما كان عليه الوضع في أية مراحل سابقة، لأنها تحمل دلالات قوية على المواجهة وتضارب المصالح وتهديد وجود الدولة الوطنية الاردنية.

فهل نقف أمام تقييم المشهد السياسي الداخلي بكل عناصره وأركانه دون اسقاطات مسبقة، ودون تجاهل لحجم الصعوبات والتعقيدات بما في ذلك الاختراقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أحدثتها أيادي العدو الصهيوني في ثنايا المجتمع الاردني خصوصاً بعد معاهدة وادي عربة سيئة الذكر عام ١٩٩٤ والاتفاقات التي تلت.

في مواجهة الحركة الجماهيرية الاردنية تحديات كبيرة ونوعية تدفعنا لانتهاج آليات نوعية أيضاً من أجل ترميم بنيانها وإعادة الروح لقواها المحركة، ولبرنامجها الوطني الديمقراطي الذي سعت من أجل تحقيقه أجيال اردنية متتابعة.

لم تتوقف الحركة الجماهيرية لحظة واحدة في مرحلة الاحكام العرفية ولم تتذرع بقسوة وسطوة الاجراءات الامنية لا بل انتجت تلك المرحلة نخبا سياسية، حظيت بثقة الشعب بعد أن قدمت دوراً وطنياً وحديداً شجاعاً ومتميزاً.. وبعد ان نجحت في تشكيل اطر وطنية جامعة، وصياغة برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي دون ان يخطئ الأولويات ودون ان يتغاضى عن حكمة العمل الوحدوي والحوار الجاد بين المختلفين في وجهات النظر... أما الآن، فالظروف أشد وطأة عما كانت عليه في اية مرحلة مرت على البلاد...

وتستدعي مزيداً من التمسك بالقيم النضالية والمكتسبات التاريخية والتطوير النوعي على أساليب العمل بما في ذلك القراءة السياسية الدقيقة والقدرة على تحديد الأولويات الوطنية، ووحدة عمل الجميع على خط المواجهة المفروض قسراً من قبل التحالف الامريكي - الصهيوني. تجاوز واقع التمزق والاستئثار والتفرّد، ضرورة لا غنى عنها في الأطر الشعبية التي تجمعها قواعد الانتماء للقضايا الوطنية والقومية، والتسليم بآليات العمل الديمقراطي في اتخاذ القرار...

الطريق طويل ووعر، ولكنه يصبح ممكناً عندما نتجح في توفير الشروط التاريخية وعندما نتجح في التعلم من دروس الماضي.

في الذكرى الـ ٧١ للنكبة الوطنية والقومية الكبرى؛ المشروع التحرري العربي يصمد في مواجهة المشروع الصهيوني الإحلالي



اللجنة العليا لحق العودة

في الذكرى 71 للنكبة نجدد العهد مع المقاومة حتى العودة

الكتلة تطالب بجد أدنى للرواتب التقاعدية للضمان

النقباء: نحذر من شيوع اليأس بالوطن

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني... ومخارج الحلول

الجزائر والسودان التذكير
بحقائق السياسة العربية



الحملة الوطنية تدعو لحاسبة الموقعين على اتفاقية الغاز

وسياسي واستراتيجي وأخلاقي هذا؟ من هؤلاء الذين ما يزالون مصرين على رهن أمننا ومستقبلنا لصالح الصهاينة؟ من هؤلاء الذين يستمرون في جهودهم لصهينة الأردن؟

تطالب الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني (# غاز العدو احتلال)، واليوم قبل الغد، بإلغاء اتفاقية التبعية والعار هذه، وتحويل كل من ساهم بتوقيع هذه الكارثة إلى المساءلة والمحاسبة والمحاكمة، كائنًا من كان، وفي أي مستوى من مستويات القرار، لينال جزاءه العادل عن هذه الجريمة الأخلاقية والأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

غاز العدو احتلال

الصهاينة يضعنا مباشرة تحت نير الابتزاز الصهيوني والتبعية للصهاينة، وبقرار من وزير الطاقة الصهيوني أو رئيس وزرائه ننتياهو، يمكن لإمدادات الغاز المستوردة من العدو أن تُقطع ٤٠٪ من كهرباء الأردن (بحسب التصريحات الحكومية: الغاز المستورد من العدو سيستخدم لتوليد ٤٠٪ من كهرباء الأردن)، فأى عبث أمني

الاهالي - نوّد أن نلفت نظر أصحاب القرار في الأردن إلى هذا الخبر الذي نُشر قبل خمسة أيام من خلال رويترز، أثناء العدوان على غزة وإطلاق صواريخ المقاومة على كيان العدو الصهيوني. الخبر يقول بصريح العبارة أن وزير طاقة الكيان الصهيوني قررو وقف إمدادات الغاز الطبيعي بشكل مؤقت من حقل تمار للغاز الفلسطيني المسروق إلى حين انتهاء العمليات العسكرية الصهيونية، رغم أن هذا الحقل تديره "الشركات الخاصة" إياها: نوبل إنرجي الأميركية، وديليك وأفنير وراشيو الإسرائيلية. هذا يعني أن قرار وقف إمدادات الغاز هو قرار سيادي استراتيجي يظل بيد الحكومة الصهيونية، وبالتالي فإن توقيع الاتفاقيات لاستيراد الغاز من

نليه السيد

في ذكرى النكبة



في الذكرى الـ ٧١ للنكبة الفلسطينية التي حلت بالشعب الفلسطيني، حيث بقي يعاني من آثارها ونتائجها الى هذه اللحظة، ولا اريد هنا الدخول في تفاصيل البدايات والاحداث التي ادت الى النكبة ابتداءً من

وعد بلفور المشؤوم وما تلاه من تخطيط وتأمير على مدى السنين حتى حلت الكارثة في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨، كل هذا اصبح معروفًا ومقروءًا بالنسبة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية، لكن من المهم قراءة مسلسل التآمر الراهن على القضية الفلسطينية والأمة العربية، والمخاطر الجديدة المحدقة بالقضية المركزية، وبرزها ما يسمى بصفقة القرن، فمنذ مجيء ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، اصبح الانحياز الامريكي لصالح العدو الصهيوني، أكثر صلافةً وخطورةً من أي وقت مضى، اذ باشر ترامب وبمقلية الكابوبي الامريكي ومنذ بدايات ولايته المشؤومة باجراءات مخالفة لقرارات الشرعية الدولية أولها الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ثم ايقاف الدعم عن وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، وتأييد الصهاينة بضم الجولان العربي السوري، وها هم الصهاينة يلوحون بضم مستوطنات الضفة الغربية معتمدين على الدعم الامريكي لهم، كل هذه الاجراءات مقدمات مفروضة بقوة الأمر الواقع لفرض صفقة القرن الذي سيعلن عنها لاحقًا، بمعنى أن النكبة سيعقبها نكبة كبرى بعد ٧١ عامًا من الويلات والعذابات التي جثمت على صدر الشعب الفلسطيني وعلى آمال وطموحات الشعوب العربية، في وقت يقف فيه النظام الرسمي العربي عاجزًا عن ابداء اية مقاومة لا بل تجد بعض العرب يشاركون في المؤامرة على الشعب الفلسطيني حفاظًا على مكاسبهم وبقائهم في الحكم، امام هذا الواقع كيف يمكن مواجهة واجهاض ما يخطط له الاعداء الصهاينة وحلفاؤهم الامريكان، يمكن هذا من خلال استنهاض الحالة الشعبية الفلسطينية أولاً بالمواجهة والمقاومة بكل اشكالها وعلى قاعدة انها حالة الانقسام ووحدة القوى والفصائل الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وثانياً استنهاض الحالة الشعبية العربية وفي مقدمتها الاردن على قاعدة الانسجام ما بين الموقف الرسمي والشعبي الاردني، وفي هذا الاطار مطلوب العمل على وحدة الجبهة الداخلية في الاردن وعدم اللجوء لاجراءات من شأنها توتير واحتقان الحالة الشعبية الاردنية كالاتصالات الأخيرة والتصييق على الحريات العامة، في النهاية نقول في ذكرى النكبة الفلسطينية واحترامًا لدماء الشهداء وتضحيات الاسرى والجرحى علينا أن نكون اردنيين وفلسطينيين بمستوى الاخطار المحدقة التي تتربص ببلادنا وشعبونا وأن نعد العدة لمواجهة الاستناد الى طاقة شعبونا وتجاربها المعمدة بالدماء والتضحيات الجسام.

طلاب وجامعات...

المكتب الطلابي لرشاد

تحدياً وعبئاً لدى بعض الطلبة وبخاصة في القرى والمناطق النائية.

وقال الطلبة انهم يضطرون للمسير نحو عشرة كيلومترات للوصول الى المدرسة التي سيقعد فيها الامتحان للدورة المقبلة ٢٠١٩، الامر الذي يدعوهم الى القلق والخوف بخاصة للطلبة المستجدين نظراً لعدم معرفتهم بألية الامتحان، مما يجبر الاهالي الى ترك اعمالهم والبقاء معهم طوال المدة الامتحانية لنقلهم من البيت الى المدرسة والعكس. علماً ان بعض الطلبة يبعد المركز الامتحاني عن مناطق سكانهم بنحو ٢٥ كيلومتر.

شهدت جامعة الزيتونة ومنذ بداية شهر رمضان ارباكا في توفير وسائل النقل للطلبة، وتجمع مئات الطلبة احتجاجاً على تقصير الجامعة في توفير هذه الخدمة التي يدفع الطلبة مقابلها عند تسجيل المواد، وفي بيان صادر عن اتحاد الطلبة اكد رئيس الاتحاد انه بعد التواصل مع رئيس الجامعة الاستاذ الدكتور تركي عبيدات و عميد شؤون الطلبة الدكتور منير العفشيات بخصوص قضية البارك ومشكلة سوء تنظيم و ادارة دائرة الحركة تم الاتفاق على ما يلي:-

اولاً : فتح جولة الساعة ١٢:٠٠ بالوقت المحدد و عدم فتح الجولة قبل الوقت بالاضافة الى تمديد الجولة الى الساعة ١٢:٣٠.

ثانياً : فتح جولة الساعة ١:٣٠ بالوقت المحدد و عدم فتح الجولة قبل الوقت بالاضافة الى تمديد الجولة الى الساعة ٢:٠٠.

ثالثاً : استئجار حافلات نقل (كبيرة) لزيادة عدد باصات الجامعة على جولة الساعة ١:٣٠.

تعمد وزارة التربية والتعليم، يوم الاربعاء المقبل، اختباراً تقييمياً للصف الثالث الاساسي في جميع مدارس المملكة؛ الحكومية والخاصة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا» والثقافة العسكرية، بحسب مدير ادارة الامتحانات والاختبارات بالوزارة نواف العجارمة.

وقال العجارمة، في تصريح صحفي ان الامتحان سيعقد عند العاشرة صباحاً في مبثني اللغة العربية والرياضيات لجميع طلبة الصف الثالث الاساسي في جميع مدارس المملكة؛ «بهدف الوقوف على مدى تمكن الطلبة من المهارات القرائية والحسابية في نهاية المرحلة التعليمية الدنيا، واتخاذ اجراءات مبكرة وفورية لعلاج ما قد تسفر عنه نتائج الاختبار في حال تبين وجود ضعف لدى الطلبة قبل تعمقها في الصفوف اللاحقة، وإجراء تقييم شامل للمناهج بناء على نتائج الاختبار.

شهد الدوام المدرسي ومنذ بداية شهر رمضان ارتباكاً بسبب حالات التغيب عن الدوام المدرسي، رده عدد من المعلمين الى تساهل الاهل في تنظيم اوقات الطلاب، والسماح لهم بالسهر لساعات متأخرة مما يتعارض مع الدوام المبكر للمدارس سيما وان معظمها على نظام الفترتين، مشيرين الى صعوبة ايصال المعلومة للطلبة وخصوصاً في المراحل الابتدائية بسبب انقطاع الطلاب عن وجبة الفطور الصباحي الذي يحدث خلافاً في توازنهم وتفكيرهم ونشاطهم.

اشتكى طلبة شهادة الثانوية العامة التوجيهي «للعام الحالي ٢٠١٩» من عملية توزيع قاعات الامتحان والتي شكلت



ائتلاف القومية واليسارية؛ التعديل الوزاري يكرس النهج السياسي القائم لا لحصار سوريا الشقيقة

بين الشعبين، ويطالب الائتلاف برفع كل القيود التي فرضت على مرور البضائع والسلع من سورية ووقف كل الاجراءات التي تحد من عودة العلاقات الطبيعية بين الدولتين الشقيقتين.

على الصعيد الفلسطيني

يتوجه الائتلاف بالتحية للمقاومة الفلسطينية التي تصدت بكل شجاعة وبسالة

للعديوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، والتي أكدت مرة جديدة أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الكيان الصهيوني المجرم هي لغة الصمود والمقاومة لردعه ووقف حملاته الإجرامية بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني على امتداد الوطن المحتل، ويتوجه الائتلاف بالتحية للشعب الفلسطيني الصابر والصامد في وجه العدوان الصهيوني والرحمة لأرواح الشهداء الأبرار والحرية للاسرى.

يعتبر الائتلاف أن وحدة الشعب والموقف الفلسطيني المستند على البرنامج السياسي الوطني المقاوم هو الحاسم في مواجهة صفقة القرن وتداعياتها على القضية الفلسطينية وهذا لا يتأتى الا بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني، وإنهاء مرحلة اوسلو وكل النتائج التي تمخضت عنها.



الضغوط والمخاطر. - يسجل الائتلاف رفضه وإدانتته لما أقدم عليه رئيس بلدية الكرك بممارسة التطبيع مع الصهاينة والذي يتنافى مع تاريخ الكرك وأهلها، والتي ما كانت يوماً الا وطنية وعربية الانتماء والهوية، ويتوجه بالتحية للقوى والفعاليات الحزبية والنقابية والشعبية في مدينة الكرك على موقفها الرفض لهذا السلوك المشين الذي لا يمثل المدينة ولا أهلها.

- يرى الائتلاف أن الاستجابة الرسمية للضغوط الأمريكية وبعض دول المنطقة المتحالفة معها بمشاركة في حصار سورية الشقيقة اقتصادياً وبهدف إطالة الأزمة واعاقبة سياسة الاعمار وعودة النازحين الى ديارهم لا يخدم العلاقة بين الدولتين الشقيقتين الأردن وسورية، بل يضرب الأساس الناظم لهذه العلاقة وهو المصالح الوطنية العليا وعلاقة الأخوة والجوار والتاريخ المشترك

الوطنية من الشركات والأراضي والممتلكات الاستراتيجية على حساب الوطن والمواطن الذي يعاني من نتائج سياسة الإفكار والتجوع، واستسهال الحكومات الاستدانة، والتضييق على الحريات العامة، وتغييب مشروع الإصلاح الحقيقي. واضاف الائتلاف لقد جاء التعديل الوزاري في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، والتحديات التي نواجهها وكان مطلوباً من الحكم الاستدارة للداخل لتعزيز الحالة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية لامتلاك القدرة والقوة على مواجهة هذه التحديات، ويؤكد الائتلاف أن مواجهة صفقة القرن والضغوط التي تمارس على الأردن للقبول بإملاءات ترامب لا تتم من خلال استبدال الشخوص وتدوير المناصب بذات الآلية التي عمقت الأزمة بل لا بد من احداث تغيير حقيقي وجوهري في النهج السياسي والاقتصادي وبما يساعد على خلق جبهة قوية لمواجهة

الاهالي - في اجتماعه الدوري الذي عقد في مقر حزب الوحدة الشعبية توقف ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية أمام المستجدات السياسية على الصعيد المحلي والفلسطيني والعربي وخلص الى الموقف التالي

على الصعيد المحلي

يعتبر الائتلاف أن التعديل الوزاري الذي جرى على حكومة الدكتور

عمر الرزاز مخيباً للآمال ولم يقدم شيئاً جديداً بل جاء لتكريس النهج السياسي والاقتصادي الذي أوصل البلاد الى أزمة حقيقية، وتمسك الحكم بحالة الإنكار بوجود أزمة، وإدارة الظهر لكل المطالب الشعبية من القوى السياسية والنقابية والمؤسسات الوطنية بضرورة تغيير النهج القائم، والشروع بعملية اصلاح حقيقي يقود للتغيير الوطني الديمقراطي من خلال اقرار قانون انتخابات ديمقراطي يشجع على عملية المشاركة الشعبية ويفتح الطريق أمام الأحزاب وقوى المجتمع لتغيير بنية البرلمان وتغيير آلية تشكيل الحكومات وصولاً للحكومات البرلمانية المنتخبة، واعتماد سياسة اقتصادية بالاستناد للمقدرات الوطنية، ووقف سياسة التبعية والارتهان لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وفتح ملفات الفساد الكبرى ومحاسبة الفاسدين الذين نهبوا الأصول



النقباء: نحذر من شيوع اليأس بالوطن

الإجتماعية» ببعديها: الإنصاف وتكافؤ الفرص. وقد إكتفى الوطن وأهله من خذلان «مغامري التسلق» و«هواة التجريب» و«الرجالات الرخوة» وقد فقد الخطاب الرسمي اليوم- بكل مستوياته وتلاوينه ووسائله- قدرات «التخدير» و«ذر الرماد».

إن مشروعاً وطنياً جامعاً قوامه، إعادة الاعتبار لدولة الضمان الاجتماعي، وإعادة السيطرة على الموارد العامة، ومواجهة صفقة القرن وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمواطنة الفاعلة ينجز التشاركية السياسية ويحارب الفساد، ويضرب على ايدي الفاسدين ويطيح بنهج التبعية ويعلي من الالتزام بمصالح الوطن والامة، ويعمق الاحساس بالانتماء والهوية الوطنية والتكامل العربي، هو الطريق الاسلم والانجع إلى الصعود نحو غد آمن ينعش الأمل بمستقبل الوطن، فأمال الناس مسار واجب.

إن النقابات المهنية، وهي تطرح في بيانها هذا رؤية وطنية صادقة، تحذر من شيوع اليأس في الوطن، وتعرب عن خيبة أمل شعبية، وهي ترى فريقاً حكومياً لا يمكن ان ينهض بمسؤولية اللحظة الوطنية، وتقرأ في التعديل الحكومي الأخير- على ما شابه من عوار دستوري وقانوني- مقارنةً خشنَةً للتعاطي مع الاحتجاجات الشعبية تجلت في حملة اعتقالات ليلة أمس لعدد من الناشطين السياسيين، وانعكاساً لعقلية أمنية عرفية وعودة إلى منهجية اثبتت فشلها في التعامل مع الفعل الشعبي والناشطين، وتدعو مجدداً المعنيين إلى التعامل بإدارة صحيفة ترسم صورة مشرقة للوطن وحالة الحريات العامة فيه بعيداً عن عقلية التآزيم و«صناعة الخوف» والترهيب. مطالبة بالافراج عن كافة معتقلي الرأي والتعبير السلمي ووقف التمادي المستنكر على الحريات العامة وحقوق المواطن المكفولة دستورياً وقانونياً.

مؤكدة ثقته بهذا الشعب العظيم، وعيا وحرصاً، وقدرته على إسقاط كل ما يحاك من مؤامرات على وطنهم تحت مسميات «صفقة القرن»، فما تقاعس الاردنيون يوماً، ولا ترددوا، ولا تخلفوا عن نداء وطنهم، وايمانها الأكيد أن لهذا الوطن شعباً يحميه بالعيون وجنداً يفتدونه بالارواح، وأن رسالتنا جميعاً، أردنيين أوفياء لهذا التراب العربي الطهور، إلى كل الإتجاهات أن «الاردن خطنا الأحمر العريض».

عاش الاردن وطنا وشعبا وجندا وراية

رئيس مجلس النقباء

نقيب المهندسين

م. احمد سمارة الزعبي



الراية ويدافعون بحبات العيون عن دولتهم، قابضين على جمر ايمانهم الصوفي بوطنهم، فالمشهد الوطني مترد وبأس، في كل الدروب كلام كثير وخطى خجلي: فالتمنية متعثرة ما وجدنا إلى «استدامتها» سبيل، والاصلاح السياسي ان كانت ثمة خطوة إلى الامام فإن الى الخلف دائماً خطوات، ومحاربة الفساد أسلحة صوت لا رصاص فيها، والنهضة مشروعٌ لم نر له على أرض الواقع أساساً ولا روافع، والثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة معدومة، وقد أصاب أجهزتها داء الهشاشة وبدت عليها اعراض العجز. وسياسات إقتصادية فلسفتها الجباية والاتكاء على جيب المواطن وتهميش معايير «المسؤولية الاجتماعية» للدولة، سياسات لا تراعي بعداً اجتماعياً ولا تحمي فقيراً ولا تحفز نمواً، وقد أمست «الاصلاحات الاقتصادية» وسياساتها وبرامجها مجرد قنوتات إضافية لتوسيع التمايزات الاقتصادية والاجتماعية بين ابناء الوطن.

واللحظة الوطنية لحظة فارقة، وجب فيها لسان الصدق، تقف النقابات المهنية صوت حق داعية إلى الاستفادة من كل الفرص الممكنة لاستعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة والدفع باتجاه اصلاح وطني بنيوي شامل يمتن الجبهة الداخلية ويرسخ البنيان، إن التحديات، خارجيةً وداخليةً، لا يمكن ان مواجهتها الا عبر خارطة طريق للاصلاح السياسي والاقتصادي يرسمها مؤتمر وطني أردني يشارك به الجميع، يعيد تحديد اتجاهات السياسات العامة واهدافها وينظم الاولويات الوطنية وعلى راسها الحياة الكريمة للمواطن وأمن مستقبله.

وترى النقابات المهنية انه من المُلح وطنياً اليوم تلازم العمل من اجل وقف انهيار الدولة وتفكيكها، ومجابهة صفقة القرن ومناخاتها وادواتها، واتخاذ إجراءات عاجلة ترسي أرضية حماية إجتماعية تكرر «العدالة

الإهالي - أصدر مجلس النقباء المهنيين بياناً وطنياً شاملاً تناول فيه الاوضاع العامة وموقف المجلس تجاه الأزمات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تعاني منها البلاد. وقد حظي البيان باهتمام اعلامي وسياسي واسع نظرا للمكانة الشعبية التي تحظى بها النقابات المهنية ودورها السياسي المشهود في اطار الحركة الجماهيرية الاردنية.

فيما يلي نص البيان:

كانت النقابات المهنية الاردنية، انطلاقاً من رسالتها وتقاليدها، قد تقدمت الصفوف قبل عام تقريبا، دفاعاً عن كرامة شعبنا وحقه في العدالة والحرية والعيش الكريم، مطالبة بقانون «ضريبة تصاعدية» ينتصر للطبقات الشعبية ولا يحولها إلى بديل عن السياسات الريعية القديمة والفساد المرتبط بها.

تحملت النقابات مسؤولية تلك الوقفة وما شهدته من التفاف شعبي غير مسبوق حولها، كما تحملت ايضاً مسؤولية منح الفرصة تلو الأخرى للحكومة الجديدة، تجنباً لتداعيات غير محسوبة في اقليم مضطرب، ويزداد اضطراباً بسبب سياسات العدو الصهيوني وداعميه.

وبقدر ما كانت خيبة النقابات وجماهير شعبنا كبيرة وممريرة، إذ لم يقابل «تسليف الوقت والفرص» الحد الأدنى من الإستجابة الرسمية، تلازمت هذه الخيبة مع تصاعد الأخطار المحدقة بالوطن والامة وفي مقدمتها «صفقة القرن» وانعكاساتها على الأردن والقضية الفلسطينية.

ولعل أخطر ما في تقاطعات «تردي الاوضاع المعيشية» و«المخاطر السياسية» هو ما حملته من تداعيات ومناخات بنيوية تحت عنوان «إعادة الهيكلة» بما تستبطن من معاني تفكيك الدولة ومؤسساتها، وتفسخ الطبقة الوسطى واتساع دائرة الفقر والبطالة، وبأدوات شتى، من البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى الليبرالية المتوحشة.

إن النقابات المهنية الاردنية، التي سبق وتصدت إلى جانب قوى المجتمع المدني الأخرى، للشكل القديم من الحرس البيروقراطي وسياساته وحكوماته، معنية اليوم بمواجهة الشكل الجديد ورجالاته وأدواته وبرامجه التي تتماهى وايقاع «صفقة القرن» وتصفية القضية الفلسطينية، خاصة والشكل الجديد ليس مجرد خيارات اقتصادية لا تلقي بالاً للأبعاد الإجتماعية، بل أخطار سياسية تطال الدولة الأردنية ووجودها برتمته.

هكذا، وقد استنزفت الخطايا والاختفاء كثيراً من صبر الأردنيين وطاقات تحملهم وعاث في زمانهم فاسدون وعابثون وطارتون، وتولى فيمن تولى أمرهم من رأى في المنصب فرصة ثراء وبوابة تكسب، لا زال الاردنيون - على وجعهم- يمسكون بأكف من حزم على



كمال هفاجين



إنه الافلاس السياسي

لا شيء يعكس حالة الافلاس السياسي كما عكسها التعديل الوزاري الاخير، فمن حيث المبدأ يمثل الاصرار على هذه الآلية البائسة عمق الأزمة، فماذا ستصنع وحدة دم نضخها بشرايين جسد نازف، الا اطالة عمر جسد يحتضر.

الاصرار على ادارة البلاد بعيداً عن الدستور من حيث الجوهر، والتمسك بشكلياته من حيث الشكل، فالولاية العامة موزعة بين مراكز القوى، وتشكيل الحكومة وتوزيع المناصب (الغنائم) يكون بالمحاصصة فيما بينها، وبنفس الخطاب الممجوج المكرر الانشائي الذي لم يعد يسمعه أحد.

البحث عن الشعبوية، اصبح هدفاً والتماشي مع ما تطرحه وسائل التواصل الاجتماعي التي تقودها غالبية جاهلة سطحية ليس لها هدف الا الثرثرة والاثارة، وتصور أداء دولة تضع نصب عينيها ارضاء فئة واسعة من الجهلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتترك الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية بعيدا عن الفعل السياسي وتحرمها من المشاركة أو المساهمة حتى بابداء الرأي.

حالة العجز التي تعيشها الدولة الاردنية لها أسباب جوهرية وعميقة أهمها على الاطلاق يتعلق بالخلل الجوهري الذي طرأ على العلاقة مع الولايات المتحدة اولا، هذا الخلل الذي أصاب أحد أهم عناصر معادلة بقاء الدولة الاردنية وموقعها الجيوسياسي، ترتب عليه خلل مشابه مع حلفاء الولايات المتحدة العرب والذي تمر علاقة الاردن بهم عبر البوابة الامريكية حصراً، وتحت مظلة خدمة الاستراتيجية الامريكية بالمنطقة، وباستثناء محطة عابرة واحدة (وقوف الاردن مع العراق حين اجتاحت الكويت) فان السياسة الاردنية لم تخرج عن نطاق مظلة (حلفاء امريكا العرب بالمنطقة).

وليس صحيحاً أن الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاردن هي بسبب اللاجئيين، وأنها نتيجة لضغط اقتصادي (رغم أن هذا الضغط موجود وله تأثير)، لكن السبب الجوهري للأزمة هو السياسة التي اتبعتها الدولة من خصخصة وتطبيق الافكار (الليبرالية) على الاقتصاد والتي انكشف أنها كانت فقط لخدمة مجموعة من الفاسدين والمستفيدين والذين أثروا على حساب البلاد والعباد.

هم يكررون اللعبة لأنهم لا يملكون غيرها، هم يعيدوا انتاج هذه الآلية البائسة بانتظار شيء مجهول يعيد للدولة دورها الجيوسياسي بسياقه الامريكي، وبقناعة مفادها، أن ظروفها أصعب مرت على الأردن وعدت، وليس هناك ادراك بأن المنطقة، كل المنطقة، تخضع الآن لتسوية دولية تمس وتطال شكل أنظمة الحكم ودورها وشرعيتها وعلاقتها مع محيطها وعلاقتها مع شعوبها.. ما دام هناك تسوية دولية فأن الحديث عن "أزمة وبتعدّي" هو حديث غبي أحرق ولا يحتاج اكتشاف غبائه الا سماع نشره أخبار واحدة تتحدث عما يجري بكل الدول العربية دون ان تتعرض لعمق الأزمات في البلاد.

صناعيون؛ الطاقة والعمالة والمنافسة غير العادلة أهم التحديات

الاهالي - في منطقة شمال شرق عمان تقع منطقة صناعية تسمى منطقة ماركا وهذه المنطقة تشمل العديد من المصانع وتشمل قطاعات صناعات انشائية وأثاث وغذائية وهندسية وأجهزة كهربائية والبلاستيكية والمنظفات والتعبئة والتغليف والالبسة وهذه الصناعات توفر ما يزيد عن (٣٠) الف فرصة عمل للاردنيين وتساهم في الانتاج المحلي وتصدر الى العالم، ويشكل مثلاً قطاع الصناعات الغذائية ما يقارب ١٥٪ من اجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في المملكة ويوفر (٥٠) الف فرصة عمل وبرأسمال يبلغ (٦٤٣) مليون دينار وبلغت صادرات هذا القطاع خلال العام الماضي (٥٣١) مليون دينار وتصل منتجاته الى (٧٠) سوقا حول العالم.

وقياسا على ذلك العديد من القطاعات وبالرغم من اعلان هذه القطاعات بالتمسك بأعمالهم واستثماراتهم وفي حديث لرئيس الجمعية مع الصحافة نظمتها جمعية شرق عمان الصناعية ان دعم الصناعة الاردنية تعتبر مسؤولية وطنية تقع

على عاتق الجميع كونها صمام الأمان وقارب النجاة للاقتصاد الوطني للخروج من عنق الصعوبات الاقتصادية.

واشار الى ان الصناعة الاردنية تضاهي مثيلاتها المستوردة وتشهد تطوراً مستمراً بالانتاج رغم انها تتحمل كلفة عالية من الانتاج لارتفاع اسعار الطاقة وخاصة الكهربائية مما يؤثر على تنافسيتها وطالبت الجمعية وبعض الصناعيين من الحكومة والجهات المعنية بضرورة دعم المنتج الاردني وفتح أسواق جديدة والاهتمام بالبحث العلمي من قبل الجامعات لتقديم حلول تقنية وادارية وتطوير مدخلات الانتاج للصناعة الوطنية بدلا من استيرادها. وتخفيف الرسوم الجمركية وارتفاع اجور النقل والطاقة وتقديم المزيد من التسهيلات للصناعيين في البنية التحتية من كهرباء وصرف صحي لتوسيع استثماراتهم والتعامل بروح القانون.

كذلك طالب الصناعيون بتأهيل وتدريب الايدي العاملة الاردنية حسب الحاجة الفعلية ودعا رئيس الجمعية الى مساعدة الصناعيين لايجاد حلول

جديدة تسمح للصناعة الوطنية بدخول اسواق غير تقليدية.

في هذا المجال نحن ايضا نطالب الحكومة واصحاب القرار بأن الخروج من عنق الزجاجة لا يتم الا بالاعتماد على الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية الاقتصادية ووقف العمل او التقليل منه في اتفاقية التجارة الدولية. وتطوير القوانين حسب ما يطلبه الصناعيين والتجار الذين يعانون من اجراءات الحكومة البيروقراطية والرسوم التي لا مبرر لها.

نعي المناضل

ينعى حزب حشد في اربد
وفاة المناضل المرحوم عمر اسعد
التهتموني (ابووحيد)
الذي قضى حياته مناضلاً ومقاتلاً من اجل
فلسطين له الرحمة ولأهله الصبر والسلوان



في رمضان .. فقراء في اربد افطارهم من الحاويات ..

ذاته حال العديد من الأسر والمواطنين الذين يأتون على انفسهم وعلى كرامتهم وفي مظهر تقشّر له الابدان يلجأون في ساعات الغروب وفي منتصف الليالي للحاويات والنفايات .. الى ذلك تشير احصائيات مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة اربد الى أن هناك الكثير من الأسر الفقيرة المهمشة ولا تتقاضى مساعدات وموّن شهرية وهي بأمس الحاجة لذلك لكن الموازنة المحدودة للمديرية ووجود الشللية والواسطة تحرم الفقراء من ذلك وتذهب فقط للميسورين .. وعليه يطالب المواطنون الحكومة ووزارة التنمية الاجتماعية بإيلاء تلك الفئة مزيدا من الاهتمام والقيام بجولات دورية للبحث عن الأسر المعوزة وتقديم الدعم المالي والعيش الكريم لها. والأهم من ذلك مراقبة اداء بعض الجمعيات التي تدعي القيام باعمال الخير وتجمع التبرعات وتستولي عليها دون ان ينتفع منها الفقراء



خاصة وانها تعيش مع احفادها الصغار الذين تركتهم والدتهم المطلقة وابنها (والدهم) عاطل عن العمل ولا يوجد دخل شهري لهم يعتاشون منه . فيما يقول الطفل (انس) (١٢) سنة (أن والده عاجز وله اخوة صغار ويذهب الى الحاويات في معظم مناطق اربد للبحث عن الخبز وبقايا الطعام للحصول على افطار له ولأخوته ودائما يخشى ان يراه احد .. وحال « الطفل انس » والعجوز « ام علي » هو

يعيشون في بيوت آيلة للسقوط ومحرومون من المساعدات الشهرية ولا يوجد دخل شهري لهم وغالبيتهم يعيشون في ظروف اجتماعية قاسية وصحية سيئة ولا حياة لمن تتادي .. خاصة في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة والإرتفاع المتفاجم للأسعار. وتقول العجوز (ام علي) - (التي تقوم يوميا بالذهاب الى سوق الحسبة للبحث عن بقايا الطعام والخضار التالفة . أن ضيق الحال والمعيشة تجبرها على القيام بذلك

الاحادي - اربد - لا تغيير على الحال المزري للعديد من فقراء اربد خلال شهر رمضان المبارك والذين تتوقف عندهم عقارب الساعة لا تتحرك ولا تتغير .. فقيل أذان الافطار بوقت قصير ولحظة الغروب يقوم هؤلاء الفقراء بالجوء الى الحاويات في شارع الهاشمي وشارع السينما وسوق الحسبة للبحث عن الفتات وبقايا الطعام للحصول على افطارهم اليومي ... في الوقت الذي يعيش فيه الفاسدون والمتنفذون فسادا في الأرض ولايشعرون بحال هؤلاء المؤسف .. فمعظم الجمعيات الخيرية المتناثرة هنا وهناك وطرود الخير التي يعلن عن توزيعها وموائد الرحمن كلها تعتمد الشللية والمحسوبية ويتم استثناء الفقراء منها وينتفع فيها فقط الميسورون. وليس من السهل ان تلتقي هؤلاء الفقراء الذين يعترهم الخجل والحياء وهم يلجأون للحاويات لكن الحاجة تضطرهم لذلك فالفقر والجوع يفتك بهم وبأسرهم وهم



محمد زهران / عضو لجنة متابعة الهدية الوطنية لإسقاط اتفاقية الغاز

هزة غربال

للمطالب العادلة للشعب الاردني، بتكريس احترام سيادة القانون وتكافؤ الفرص، ووقف كل اشكال التجاوز على القانون ورهن مقدرات الوطن، وفك التبعية، وعدم الارتهان لسياسات صندوق النقد الدولي، ومعالجة جذرية وعميقة لقوانين العمل والضريبة ووقف كل اشكال التجاوز على القانون والتعدي على الدستور، واحترام الحريات العامة ووقف كل اشكال الملاحقة للنشطاء سواء بالاعتقالات، او بالتحويل للمحاكم استنادا لقانون الجرائم الالكترونية، او تحت عنوان تقويض النظام واطالة اللسان، بهذه الخطوات الانفراجية وحدها يتوحد الاردنيون ويصبحون اقوى في مواجهة استحقاقات صفقة القرن، وحماية الدولة الاردنية في مواجهة التحديات.

الدولة ومقدراتها، بحجة الحرص على الاستقرار، لنخسر تغييرا لو تم لعبنا بهدوء، وارسينا خطوات ثابتة تبني دولة المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. هذه المماطلة الرسمية في دفع استحقاقات التغيير، والذي يغذيها اصحاب النظرة الامنية العرفية، التي لا تحترم حقوق المواطنين الدستورية، ولا تستوعب كل التغييرات في الاقليم والعالم، وتحاول في كل موقف او حدث تشويه صورة المواطن الذي يطالب بالتغيير، وتحتكر الوطنية والانتماء، بل وتشرطها بالولاء التام للحكومات، والصمت عن كل اشكال التعدي على الحريات العامة، ونهب المال العام ورهن مقدرات الوطن على الحكومة واصحاب القرار في مفاصل الدولة العميقة، هز غربالها الذي اغلقت مساماته بزوان التنكر

منذ عام ٢٠١١ وحتى اللحظة الراهنة، تراوحت اشكال التعاطي مع توك الاردنيين للحرية والديمقراطية، صعودا وهبوطا مع مناخات ما يحدث في دول الجوار، وقدرة الحركة الوطنية الاردنية على تنظيم صفوفها وتوحيد شعارها، وكلما توحد الشعار وتوسعت حجوم المشاركة، كلما قدمت الحكومة انحناء للعاصفة، يترجم بحالة انفراج نسبي وتقديم بعض التنازلات، لتعود الحكومات المتعاقبة الى نفس الممارسة والسلوك بمجرد ضعف وتيرة الاحتجاج المرتبطة بعوامل ذاتية، تتعلق بالجهات صاحبة المصلحة في التغيير، وقدرتها على توحيد صفوفها وادامة اشكال الاحتجاج وتوسيع المشاركة، وعوامل موضوعية تتعلق بالظروف الاقليمية ولجوء الدولة لتوسيع تحالفاتها مع بعض النخب السياسية التي اكلت خير

اجتماع الهيئة العامة

لجمعية التأهيل والرعاية

الاحادي - اجتمعت الهيئة العامة لجمعية التأهيل والرعاية الخيرية يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٥/١٣ في مقر الجمعية في عمان وأقرت التقريرين الاداري والمالي وانتخبت الاسماء التالية:

- ١ - حازم ملحم - رئيسا.
- ٢ - اسامة الحسن - نائبا للرئيس.
- ٣ - مثقال زناتي - أمين السر.
- ٤ - حنان قدورة - أمين صندوق.
- ٥ - منتصر دواس - عضو.
- ٦ - نسرين العلمي - عضو.
- ٧ - بشار عرفة - عضو.

الاحادي

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الموقع على الانترنت

www.hashd-ahali.org
www.hashd-ahali.com
www.hashd-ahali.net



تلازما مع الحد الأدنى للاجور

الكتلة تطالب بحد أدنى للرواتب التقاعدية للضمان

بعد انتهاء برنامج التصحيح الاقتصادي منذ عقود وما ألحقه من اضرار بذوي الدخل المحدود.

الا انه بدل أن يعاد النظر في الراتب التقاعدية لضمان وتآكل هذه الرواتب بعد برنامج التصحيح المالي. حيث تتحمل هذه الرواتب ٢٦٪ من الضرائب غير المباشرة (ضريبة مبيعات ورسوم اضافية) يضاف اليها انخفاض معدلات النمو وارتفاع متوسطات الاجور وان كان احتساب الزيادة السنوية على التضخم ومتوسط الاجور أيهما اقل وهي ليست فقط غير عادلة بل انها لا تحقق التوازن فتمثل مرواحة نسبة النمو عند الحد الأدنى ٢٪ اقل من الزيادة السنوية يتحملها اصحاب الدخل المتدنية يضاف اليها معدلات البطالة وتحمل ذوي الرواتب المحدود، نفقات التعليم وتدني مشاركة المرأة الاقتصادية وخروجها من سوق العمل والتي كانت تشكل ايرادات اضافية للأسرة تمكنها من تغطية النفقات ومن الشواهد الدالة على عدم ربط الرواتب التقاعدية بالزيادة يتضح من رهن وزير العمل السابق سمير مراد ومدير مؤسسة الضمان بالحسابات الاكتوارية

في رده على احدى المناقشات النيابية للتقاعد المبكر وذلك لانخفاضها حيث لا تتجاوز في معظمها الحد الأدنى للاجور الذي يقاس عليه الحد الأدنى لمستويات المعيشة، ومع ان معدل متوسط نمو الاجور يبلغ ٢,٧٤ هذا العام ترتب عليها زيادة رواتب التقاعد والاعتلال ٢,٧٤ وبسقف زيادة ٢١,٤٦ فإن متوسط الزيادة للتقاعد بلغت ٧,٧٥ دينار تبين ان هذه الزيادة تنخفض لتصل ٢,٥ دينار او اقل لمن تقل رواتبهم التقاعدية عن ١٨٢ دينار لان متوسط راتب متقاعد الضمان تقدر بحوالي ٢٨٥ دينار.

واشارت الكتلة الى التعديلات الايجابية المتعلقة باجازة الامومة وتحميلها للضمان الاجتماعي لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتحديد ا في القطاع الخاص او بدل التعطل عن العمل اضافة الى حق المرأة بالاحتفاظ بالراتب التقاعدي للزوج المتوفى اضافة الى راتبها التقاعدي ، الا انها تؤكد على ضرورة اعادة النظر بالرواتب التقاعدية ورواتب الاعتلال خاصة بعد ما تبين ان الفاتورة الشهرية التقاعدية بلغت ٦٢ مليون دينار منها ٢٦ مليون و ٥٠٠ الف لرواتب التقاعد المبكر في رواتب الشيخوخة والاعتلال والعجز الكلي ٢٦ مليون دينار مما يلح بإعادة النظر بالحد الأدنى لرواتب متقاعدي الضمان.

لتنسحب على معامل الزيادة السنوية على متقاعدي الضمان، وفقا لنسب التضخم او متوسط النمو في الاجور فإن هذه الزيادات تكاد لا تذكر حيث يتساوى راتب تقاعد الشيخوخة والاعتلال ورواتب التقاعد المبكر ، وتتساوى رواتب التقاعد المتدنية والتي تصل ١٥٠ دينار مع الرواتب التي تزيد عن ١٥٠٠ دينار فرفع رواتب موظفي القطاع العام لم يقابله برفع رواتب متقاعد الضمان ثلاثا مع سلم غلاء المعيشة وان كان اعادة اعتبار لأصحاب الرواتب المتدنية انسحب فقط على المتقاعدين العسكريين باعطائهم الحق للذين تقل رواتبهم عن ٢٠٠ دينار بالجمع بين الراتب التقاعدي وراتب الوظيفة لتمكينهم من تغطية الاحتياجات المعيشية إلا انه لم يجري إعادة هيكلة لرواتب متقاعدي الضمان تتصف اصحاب الرواتب المتدني ليتبين ن هناك رواتب تقاعدية تقل عن ١٠٠ دينار هو الحد الأدنى المنسب من مجلس الوزراء. دون النظر الى أن هناك ما نسبته ٦٪ تقل رواتبهم التقاعدية عن ١٥٠ دينار وبعد سنتين من رفع الحد الأدنى للاجور الى ٢٢٠ دينار ٩٩.

الكتلة تؤكد على الربط بين الرواتب التقاعدية والوضع الاقتصادي

وقالت الكتلة إن هذا يؤكد على ضرورة الربط بين الرواتب التقاعدية والوضع الاقتصادي بما يترتب عليه باعادة النظر في معادلة الرواتب التقاعدية لتحقيق التوازن واجراء تعديلات على الرواتب التقاعدية وهو الامر الذي لم يجري عليه تعديل منذ صدور قانون الضمان الاجتماعي المؤقت عام ١٩٧٨ والتعديلات التي أجريت عليه من العام ٢٠١٠ وصولا التعديلات الجديدة التي اجريت في العام ٢٠١٤ وهي التعديلات التي مست شريحة واسعة من المنتسبين باحتساب رواتبهم وفقا لمعادلة جديدة لمعامل المنفعة خفضت رواتبهم بما لا يقل عن ما نسبته ٣٠٪ وبأثر رجعي انسحب على مشتركين منذ عشر سنوات ولم يكن التعديل متعلق فقط بهيكل المؤسسة لتتلاءم الازمة الاقتصادية الجديدة الناشئة عن برنامج الخصخصة ولكنه ايضا جاء استجابة للحسابات الاكتوارية حول ايرادات الضمان والمصاريف لترفع بذلك من نسبة الاقتطاع بدلا من اعادة النظر في استثمارات الضمان الاجتماعي بعد ان وصلت الموجودات الى ما يقارب ١٠ مليار اقترضت الحكومة منها على اذونات الخزينة ٤,٥ مليار بدلا من ان تستثمر في قطاعات انتاجية محلية مولدة لفرص العمل. ووضحت الكتلة انه رغم ما حققته السياسات الاقتصادية

الإهالي - طالبت كتلة الوحدة باعادة النظر بالرواتب التقاعدية من المنتسبين لمؤسسة الضمان واعتماد آلية في معامل المنفعة تتصف الرواتب التقاعدية المتدنية التي تقل عن الحد الأدنى للاجور ، جاء ذلك في مذكرة مفتوحة الى جمعية متقاعدي الضمان للطلب من مجلس ادارة الضمان إعادة النظر على التنسيب لمجلس الوزراء برفع الحد الأدنى لراتب التقاعد والاعتلال ليصبح ١٠٠ دينار بدلا من ٥٠ دينار بدلا من اعادة هيكلة رواتب متقاعدي الضمان وخاصة اصحاب الرواتب الصغيرة والمتوسطة وبعدها لا يقل عن ١٨٠ دينار ارتباطا (بالحد الأدنى للاجور ٢٢٠ مضروبا بمعامل المنفعة ٢,٥ والزيادة المقطوعة ٤٠ دينار والزيادة العائلية لتصل الى ما يقارب ١٨٠ دينار) فالمعادلة المنسبة من مجلس الضمان والوزراء هي اقل من راتب المعونة الوطنية للأسرة اضافة ان هذا الراتب يحجب عن الاسرة الاستفادة من صندوق المعونة الوطنية.

وبينت الكتلة الحثيات الموجبة باعتماد حد ادنى لا يقل عن ١٨٠ اعتمادا على المعطيات الاحصائية التي تبين ان متوسط الرواتب التقاعدية للضمان حوالي ٢٨٥ يقابلها متوسط الاجور من المنتسبين للضمان ٥١١ دينار اي ان متوسط الراتب التقاعدي يشكل ما نسبته ٧٥٪ من الراتب الاساسي واحتسابا على الحد الأدنى للاجور ٢٢٠ فإن الحد الأدنى لرواتب تقاعدية مفترض ان لا تقل عن ١٨٠ دينار فيما تشير الاحصاءات ان ٦٪ من متقاعدي الضمان تقل رواتبهم عن ١٥٠ دينار ، فإذا ترتب عليها التزامات تتعلق بأجرة البيت وتعليم البناء وتكاليف علاج فالضمان الاجتماعي لا يتضمن مظلة التأمين الصحي فإنه يضطر الى الاقتراض لتغطية التزامات الحد الأدنى المعيشية يقابله ان ١٤٧ متقاعد من الضمان يزيد راتب كل منهم على ٥ آلاف دينار وتصل كلفة رواتبهم الشهرية الى مليون و ٢٤ الف دينار وهو ما يعادل رواتب (٢٦٨٥) متقاعد ممن يتقاضون متوسط الرواتب التقاعدية البالغ ٢٨٥ دينار مع ان التعديلات التي اجريت على القانون وضعت سقف الاجر الخاضع للضمان ٢ آلاف دينار ٩٩.

وبينت الكتلة بأن قانون الضمان يهدف الى تحقيق الكفاية الاجتماعية للمنتفعين وتعزيز العدالة والتكافلية والاستفادة من منافع الضمان بتوازن يتطلب اعتماد آليات متعلقة بمعامل المنفعة تتصف ذوي الرواتب والاجور المتدنية برفع معامل المنفعة من ٢,٥ الى ما يقارب ٢,٥ ممن تقل اجورهم عن ٢٠٠ دينار وتنخفض النسبة لمن تزيد رواتبهم عن ١٥٠٠ دينار

اتفاقية جماعية بين "نقابة الموائى" وشركة "تيرمينالز"

الإهالي - وقعت النقابة العامة للعاملين في الموائى والتخليص، اليوم الأربعاء، اتفاقية عمل جماعية مع شركة "أي بي ام تيرمينالز الأردن" استفاد منها ٢٢٤ عاملاً على نظام "الفليكسبل". ونصت الاتفاقية على توقيع اتفاقية بين الشركة وكل عامل من العمال المشمولين بأحكام الاتفاقية مضمونها فسخ وإنهاء عقد العمل المحددة المدة الموقع بين الشركة والعمال، وتوقيع عقد عمل جديد غير محدد المدة مع كل عامل من العمال المشمولين بأحكام الاتفاقية. كما نصت الاتفاقية على قيام الشركة بإنشاء صندوق تكافل اجتماعي خلال ستين يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية، ومنح العمال المشمولين بالاتفاقية علاوة سكن بقيمة ١٢٥ ديناراً يبدأ صرفها اعتباراً من شهر حزيران القادم، وأن يتم اخضاع الراتب الأساسي للعمال للزيادة السنوية المرتبطة بتقييم الأداء وفقاً لما تحدده الشركة.

"عمال التشغيل" بالموائى يعتصمون للمطالبة بحقوقهم

الإهالي - نفذ العشرات من عمال شركة العقبة لادارة وتشغيل الموائى ، وقفة احتجاجية الاحد، امام بوابة الموائى، للضغط على ادارة شركة الموائى بزيادة رواتبهم والتي تصل الى حوالي ٢٥٠ دينار وزيادة بدل خطورة وبدل انتاجية. وقال المحتجون وهم عمال تشغيل الموائى، وتم توظيفهم ضمن عقود، والبالغ عددهم نحو ٧٥٠ شخصاً، مضيفاً الى الاحتجاج جاء عقب شعورهم بالظلم وعدم المساواة بين الموظفين القدامى والجديد. وازدادوا، منذ عام، تم تحويل مؤسسة العقبة لادارة وتشغيل الموائى، الى شركة، ومنذ ذلك الحين لم يتم تفعيل النظام المالي والاداري للشركة، يطالبوا الادارة بزيادة رواتبهم.



في الذكرى الـ ٧١ للنكبة المشروع التحرري العربي يصمد في



- المقاومة الباسلة :حامية الذاكرة الفلسطينية - الرواية التاريخية الفلسطينية بديل الرواية الصهيونية الكاذبة

ارض الاباء وأجداد عام ١٩٤٨. وعندما نتصدى للرواية الإسرائيلية يجب ان نقدم روايتنا الفلسطينية كما حدثت منذ وعد بلفور وصك الإنتداب ومشاريع التطهير العرقي، وحتى ما بعد قيام دولة اسرائيل والمجازر التي ارتكبتها، وكلها جرائم لا تموت بالتقادم وكان مخططا لها ان تنفذ من قبل الوكالة اليهودية والصهيونية لكي تسهل قيام دولة الاحتلال العنصري.

هنا تجدر الاشارة الى الخطة "دالت" التي اقترتها الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية في بداية العام ٤٨ وتحديدًا في آذار من ذلك العام، وأوكلت تنفيذها الى الهاجاناه وغيرها من منظمات الارهاب اليهودي في فلسطين بتوجيهات تفصيلية مثل القتل ودب الرعب ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وحرق البيوت والممتلكات وزرع الألغام وسط الأناضول لمنع الأهالي من العودة الى بيوتهم، وما ترتب عليها من ارتكاب الهاجاناه وغيرها من المنظمات الارهابية في ضوء تلك الخطة ٢٨ مجزرة كان اشدها هولاء في دير ياسين وعمليات هدم لأكثر من ٥٢٠ بلدة وقرية وتهجير ٨٠٠ الف فلسطيني وتحويلهم الى لاجئين ولاجئين في وطنهم سواء كانوا في داخل اراضي ال ٤٨ أم في الضفة أو غزة.

وفي هذا الصدد يجب ان نطرح هذه الرواية ويجب ان نقدم معها ما قاله بيغن وشامير عن دير ياسين وكلاهما أصبحا في ما بعد رؤساء لحكومات اسرائيلية. فقد قال بيغن انه بدون دير ياسين ما كان ممكنا لإسرائيل ان تظهر للوجود، فيما وصف اسحق شامير المجزرة بأنها كانت واجبا انسانيًا.. هذه الرواية اذا ما قدمناها نقدم للعالم الدليل القاطع على ما خططت له الصهيونية من جرائم تم ارتكابها .. والرواية الأخرى يجب ان تشمل المقدمات التي أدت للنكبة فهذه الرواية الفلسطينية التي قصرنا في تقديمها ساهمت في أن يأخذ العالم لفترة غير قصيرة بالرواية الإسرائيلية التي ادعت ان سكان فلسطين غادروا منازلهم استجابة لنداءات من الخارج. وقد تأخر العالم في سماع روايتنا بقدر ما تأخرنا نحن في طرح رؤيتنا وروايتنا .

طبعًا هناك تحول كبير في موقف الرأي العام العالمي وقبوله التدريجي للرواية الفلسطينية. فالوضع بدأ يتغير وقد ساعد على ذلك أعمال عدد من المؤرخين الجدد في اسرائيل وخاصة أولئك الذين أظهروا على نحو واضح عمليات التطهير العرقي التي رافقت قيام دولة اسرائيل منذ أيامها الأولى ، وبدأ يتغير نتيجة صمود أهلنا في مناطق ال ٤٨ في وجه العدوان ومحاوله الأسرلة الدائمة ومواجهتهم، كأقلية عددية حافظت على قضيتها وعلى وجودها وكذلك حافظت على قضية اللاجئين حية وعلى حقهم في العودة، نتيجة الصمود والضحايا في معاركنا كشعب سواء في الخارج او في الداخل والتمسك بحق العودة وانه لا يمكن ان يموت هذا الحق بالتقادم، نتيجة لسياسة التهجير والتطهير العرقي التي انتهجتها إسرائيل وليس كما تدعي اسرائيل بأن اللاجئين تركوا وطنهم وبيوتهم استجابة لنداءات من الخارج. وتحول في سياق ذلك حق اللاجئين في العودة الى بيوتهم وديارهم التي هجروا منها هو حق لا يموت بالتقادم وهي حق وطني وفردي وجماعي ويجب التمسك

الإهالي - خاص- يجب الاعتراف ان هناك اكثر من رواية ليس فقط عن النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ بل وعن تاريخ هذه البلاد وحضارتها وثقافتها الممتدة عبر التاريخ. في التاريخ هناك رواية اعتمدت وما زالت على الاساطير التي تناقلتها أقوال العرافين في حكايات توراتية لا تخلو من التناقض وتفتقر الى سند تاريخي وتدعي رغم ذلك صلة بهذه البلاد تتيح لها نفي جميع الثقافات والحضارات التي تعاقبت على بلاد كنعان على امتداد ألسنين. وكان ملفتا للانتباه مؤخرًا في هذا السياق ما كتبه السفير الاميركي في اسرائيل ديفيد فريدمان بمناسبة مرور عام على اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب الى القدس في تحد صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني يذكرنا بالعدوان غير المسبوق في وعد بلفور، الذي أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق.

فقبل أيام كتب السفير فريدمان مقالًا في جريدة "اسرائيل اليوم" المقربة جدا من بنيامين نتانياهو ومن الاتجاهات اليمينية المتطرفة على شاكلته في اسرائيل أن بلاده دشتت في ١٤ أيار ٢٠١٨ سفارتها في القدس، عاصمة إسرائيل الأبدية بقرار شجاع للرئيس دونالد ترامب اعترف أيضا بحقيقة تعود إلى ٢ آلاف سنة يحاول أعداء إسرائيل شطبها منذ زمن بعيد . ولاضفاء بعد سياسي كاذب على روايته استعاد فريدمان بداية أيام الولايات المتحدة كجمهورية، حيث كانت القدس على رأس فرحها في العام ١٨٤٤ على حد زعمه. في ذلك الوقت ينسب فريدمان الى القنصل الأميركي العام الأول في المدينة ووردر كرسون فور تعيينه قوله بأن الحقوق التي يتمتع بها الأميركيون من خلال "وثائق الدفاع" الدبلوماسية ستطبق أيضا على يهود القدس لينتهي الى أن نقل السفارة الأميركية وضع الولايات المتحدة جيدا في الجانب الصحيح من التاريخ.

الجانب الصحيح من التاريخ القديم لهذه البلاد لا يقوم على مواصلة التعلق بأساطير وحكايات عرافين تعود الى ثلاثة الاف من السنين يكون في بؤرة تركيزها الأهم نفي صلة غير اليهود ببلاد كنعان بقدر ما يقوم على الأخذ في الاعتبار في الحد الأدنى أن التاريخ اوسع من ادعاءات فريدمان وغيره من المزورين وهو سجل احداث وثقافات وحضارات يجب ان تخضع للفحص النقدي حتى يقترب من الحقيقة. وعلى كل حال فقد عرف العالم عمليات تزوير في التاريخ القديم لعديد البلدان والشعوب، غير أن عمليات التزوير عند ديفيد فريدمان كصهيوني يميني متطرف وعند غيره من الصهاينة لا تقف عند حدود القديم بل هي عملية ممتدة تغطي تاريخ قيام دولة الاحتلال في تاريخنا الحديث. ذلك واضح من خلال الرواية الاسرائيلية عن النكبة، التي ضربت الشعب الفلسطيني قبل عشرات وليس قبل آلاف السنين.

فللنكبة روايتان، واحدة إسرائيلية اعتمدت الكذب وتزوير الحقائق منهجا. والثانية فلسطينية قصرنا للأسف الشديد في تقديمها كما جرت احداثها فعلا، مقدماتها وتداعياتها للرأي العام العالمي. هنا يجب التصدي للرواية الإسرائيلية لأنها مبنية على الأكاذيب بشأن تهجير مئات آلاف الفلسطينيين وطردهم من

بهذا الحق وبالإجماع حول هذا الموقف الوطني بصرف النظر عن اية اعتبارات قد يراها البعض في سياق اية عمليات سياسية او تفاوضية.

ويبقى موقف الإدارة الأمريكية هنا موقف منحاز وعنصري خاصة بعد خطواتها التي اقدمت عليها مؤخرا بمحاولة إزالة قضية اللاجئين الفلسطينيين من جدول أعمال التسوية السياسية وسلسلة القرارات التي استهدفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) بتجفيف مواردها المالية على طريق حلها وتصفيتهما. ما يمل على الفلسطينيين اتخاذ مزيد من الخطوات الفاعلة على المستوى العربي والاقليمي والدولي بمواصلة التحرك نحو الدول الأوروبية والعربية والإسلامية من أجل تجنيد المزيد من الموارد لصالح سد العجز في ميزانية وكالة غوث اللاجئين، ولثبات على إن حق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم هو حق ثابت ومقدس في وجه سياسة الادارة الاميركية التي تستهدف هذا الحق وتستهدف تصفية قضية اللاجئين وإنهاء عمل وكالة الغوث الدولية الشاهد الحي على نكبة الشعب.

أخيرا فإن تجديد التفويض لعمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" نهاية هذا العام بات تحدياً يطرح نفسه ليس على الفلسطينيين وحدهم بل وعلى الدول العربية وعلى المجتمع الدولي باعتبارها الجهة الدولية المعنية بحفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعدم المساس بالتفويض الممنوح لها استنادا لقرار انشائها رقم ٢٠٢ لعام ١٩٤٩، إلى حين حل قضية اللاجئين بالعودة الى الوطن والديار، واستمرارها في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثة الاجتماعية، لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لديها وفقا للتفويض الأممي الممنوح ليها.

فلسطينيو الداخل يخرجون بذكرى النكبة "لا لصفقة القرن"

القدس - معا- نظمت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين مسيرة العودة الـ ٢٢ إلى قرية خبيزة المهجرة، اليوم الخميس، بمشاركة الآلاف من فلسطينيي الداخل الذين أكدوا بالذكرى الـ ٧١ للنكبة



لوطنية والقومية الكبرى : مواجهة المشروع الصهيوني الإحلالي

وحوالي ٢٩٠,٠٠٠ شخص يعانون من فقر مطلق - أولئك الذين يعيشون بأقل من ٢.٥ دولار في اليوم الواحد - ستكون عرضة لتحديات كبيرة.

مداخلة اللجنة العليا لحق العودة في الندوة الحوارية التي أقامها الملتقى الوطني يوم ١٤ / ٥ / ٢٠١٩ قدمها الرفيق جميل طليب امين سر اللجنة

في الذكرى الـ ٧١ للنكبة الوطنية والقومية الكبرى، تقف أمامنا مجموعة من الحقائق والمهام النضالية المترتبة عليها وعلى رأسها: أولاً: أنّ السبيل إلى مواجهة الوقائع الاستعمارية الجديدة سواء على أرض فلسطين أو في الأردن وسوريا، والمنطقة العربية والتي تركز المشروع الصهيوني العنصري... هو طريق المقاومة ذو الاتجاه الواحد ضد الاحتلال العنصري الصهيوني، وتوسيع نطاقها لتصبح مقاومة شعبية عربية شاملة.

إن التهديدات التصفية الكبرى التي تواجهها القضية الوطنية الفلسطينية وفي القلب منها قضية عودة اللاجئين إلى وطنهم وديارهم، تستدعي توسيع آفاق المقاومة وتمدها... لتشتبك مع كل الطروحات المشبوهة حول التوطن والوطن البديل..

ثانياً: إن الحركتين الوطنيتين، الأردنية والفلسطينية معنيتان تماماً بوضع استراتيجية كفاحية مشتركة، تقوم أساساً على مقاومة المشاريع التصفيه بكل السبل الممكنة، بما في ذلك حماية كل المقومات والثوابت الوطنية السيادية من الاختراقات الخطيرة للعدو الصهيوني.

ثالثاً: علينا تعرية حالة الإنكار التي تمارسها الانظمة السياسية العربية، التي تدعي عدم معرفتها بمضامين وشروط صفقة القرن تحت حجة عدم الاعلان عنها بصورة رسمية. فإضافة إلى أن وقائع المشروع الاستعماري الجديد قد بدأ يتحقق على الأرض الفلسطينية والعربية، فإن الانظمة العربية الرسمية، تواصل سياستها التطبيعية مع العدو الصهيوني دون ثمن / وذلك لتلبية للشروط التي طالبت بها الادارة الامريكية الجديدة، منذ وصولها إلى البيت الأبيض.

رابعاً: العامل الاقتصادي يحتل ركناً رئيسياً ومدخلاً حاسماً في المشروع الاستعماري الجديد من خلال فرض مشاريع اقتصادية عملاقة مشتركة بين الدول العربية والعدو، وقد بدأت هذه المشاريع تتحول إلى اتفاقيات والاخر لا زال قيد الدراسة والتوقيع مثل اتفاقية الغاز وناقل البحرين ومشروع "نيوم".

هذه المشاريع تشكل خطوة كبرى على مستقبل البلدان العربية وعلى مصالحها الوطنية وامنها القومي، وهي اداة فعالة لفرض التطبيع الشعبي بالقوة والتسليم لدولة العدو بمشروعها الاستعماري التوسعي.

ان اللجنة العليا لحق العودة وهي تضم صوتها إلى صوت كل الاحرار الفلسطينيين والعرب بضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية كردد مباشر على الاحتلال ومشاريعه، فإنها تدعو أيضاً إلى وحدة الحركة الجماهيرية الأردنية وضرورة تجاوز الاضرار التي أدت إلى ضعفها وانقسامها، وذلك في سبيل حماية مصالحنا الوطنية والقومية.

الأعمال والمجتمع المدني، تحت راية منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد، وفي مقر الجامعة العربية، بهدف اتخاذ خطوات عملية باتجاه توحيد المؤسسات الوطنية على مستوى السلطة والمنظمة وفق الاتفاقيات الموقعة، وانطلاقاً من التوافق على أسس الشراكة السياسية، ومعالجة جميع ملفات الانقسام وإنهائه بما يمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة على مختلف المستويات، ووضع آليات وجدول تنفيذ متوافق عليها. وهي خطوات لا بد أن يحصنها برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة، وقادر على توحيد الموقف والإجراءات تجاه مخاطر المشروع الأميركي - الإسرائيلي.

ثانياً: التأسيس لإطلاق حركة مقاومة شعبية شاملة وواسعة النطاق، تضطلع بها تجمعات شعبنا المختلفة حسب ظروفها وأوضاعها داخل الوطن وخارجه، ودون المس بحق شعبنا في الدفاع عن نفسه بكافة الأشكال المتاحة المكفولة بموجب القانون الدولي. وسيكون من المحفزات الفعلية لانطلاق المقاومة الشعبية على أوسع نطاق، اتخاذ خطوات فعلية للتغلب على الانقسام، ورفع الإجراءات ضد قطاع غزة، وصيانة الحقوق والحريات، وإنجاز وحدة الشعب الفلسطيني ومؤسسته، وخاصة بين الضفة والقطاع.

ثالثاً: الشروع في خطوات عملية للانفصال عن قيود الاحتلال التي فرضها عبر مراحل عدة منذ توقيع اتفاق أوسلو وملاحقه الأمنية والاقتصادية والمدنية، انطلاقاً من إعادة النظر في العلاقة مع دولة الاحتلال، وفي دور السلطة ووظائفها، بما في ذلك إلغاء التنسيق الأمني، وتنفيذ قرارات هيئات المنظمة بهذا الصدد، وسنّ قانون لتجريم التعامل مع المستوطنات بكافة أشكاله، واتخاذ سياسات وإجراءات تقطع الطريق على أي تعامل مع ما يسمى "السلام الاقتصادي"، أو توسيع صلاحيات "الإدارة المدنية"، الذراع الرئيسية لتنفيذ مخططات الضم والمصادرة والاستيطان، وإنشاء صندوق خاص لدعم هذه الخطوات، وتهيئة الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية من أجل ضمان مقاومة شعبية مستمرة وطويلة الأمد.

الأونروا : أكثر من مليون إنسان بغزة قد لا يكون لديهم طعام كاف بحلول حزيران

قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين « الأونروا » في بيان لها إن « أكثر من نصف عدد سكان القطاع يعتمدون على المعونة الغذائية المقدمة من المجتمع الدولي». وما لم تؤمن ما لا يقل عن ٦٠ مليون دولار إضافية بحلول حزيران، فإن مقدرتنا على مواصلة تقديم الغذاء لأكثر من مليون لاجئ من فلسطين في غزة، بمن في ذلك حوالي ٦٢٠,٠٠٠ شخص يعانون من فقر مدقع - أي أولئك الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والذين يتوجب عليهم العيش على أقل من ١.٦ دولار في اليوم الواحد - وحوالي ٢٩٠,٠٠٠ شخص يعانون من فقر مطلق - أولئك الذين يعيشون بأقل من ٢.٥ دولار في اليوم الواحد - ستكون عرضة لتحديات كبيرة.

وقالت في بيانها:

في الوقت الذي يحتفل فيه المسلمون حول العالم بشهر رمضان المبارك، والذي غالباً ما يتسم بالطبيعة الاحتفالية وبوجبات إفطاره، فإن أكثر من نصف عدد سكان القطاع يعتمدون على المعونة الغذائية المقدمة من المجتمع الدولي. وما لم تؤمن الأونروا ما لا يقل عن ٦٠ مليون دولار إضافية بحلول حزيران، فإن مقدرتنا على مواصلة تقديم الغذاء لأكثر من مليون لاجئ من فلسطين في غزة، بمن في ذلك حوالي ٦٢٠,٠٠٠ شخص يعانون من فقر مدقع - أي أولئك الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والذين يتوجب عليهم العيش على أقل من ١.٦ دولار في اليوم الواحد -



إصرارهم على حقهم العودة للوطن والقرى المهجرة التي دمرتها العصابات الصهيونية إبان نكبة العام ١٩٤٨.

وقال الرئيس المشترك لقائمة الجبهة العربية للتغيير، النائب أحمد الطيبي خلال مشاركته في مسيرة العودة: إن الآلاف وخاصة الشباب هنا ليكرسوا الرواية الفلسطينية، وبأننا اصحاب وطن، وهذا الصلح من المثلث الفلسطيني يقول: لا، كبيرة وصارخة ضد صفقة القرن ومشاريع ترامب المعادية لشعبنا".

وأضاف الطيبي، "لا قانون القومية ولا هدم البيوت ولا قصف غزة ولا مستوطنات الضفة قادرة على إلغاء رواية شعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة".

بدوره قال رئيس لجنة المتابعة العربية محمد بركة، في كلمته في مسيرة ومهرجان العودة على أراضي قرية خبيز: "إننا لانحيي ذكرى النكبة، بل نحن نشهر موقفنا بأننا عازمون على محو آثار النكبة بالعودة وتقرير المصير، لشعبنا عامة وفي كافة أماكن تواجه".

وأضاف أن شعبنا سيدوس على الصفقات الأميركية، لأنه صاحب حق في وطنه.

وتقدمت المسيرة قيادات الحركات والأحزاب السياسية والقوى الوطنية والنواب العرب ولجنة المتابعة واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، إلى جانب مشاركة واسعة لعائلات المهجرين في البلاد.

ورفع المشاركون الأعلام والكوفية الفلسطينية وصور القرى المهجرة وشعارات "يوم استقلالهم يوم نكبتنا" وغيرها، كما رددوا هتافات وطنية وأنشدوا الأغاني والأهازيج الشعبية.

ضمن سلسلة الجهود الوطنية والديمقراطية الفلسطينية الرامية إلى مواجهة المشاريع التصفية وقدمت مؤخرًا مئات من الشخصيات الوطنية الفلسطينية مذكرة إلى الرئيس محمود عباس، جاء فيها: أولاً: المبادرة الفورية إلى عقد لقاء وطني شامل للنخب الفلسطينية من قادة فصائل العمل الوطني جميعها من دون استثناء أحد، وممثلين عن تجمعات وقطاعات شعبنا في الداخل والخارج، بمن فيهم الاتحادات والنقابات والمرأة والشباب والمتقنون ورجال



تحفيزات اقتصادية حكومية مزعومة !!

كلفة عالية للإنتاج وأسعاره وضعف تنافسيته محليا وفي الأسواق الدولية، وفي ظروف ومناخات نهج ليبرالي صندوقي مغرق في انفتاحه وابتعاده عن الحماية الجمركية الكافية للمنتج الوطني.

المسؤولية الاميركية

في تضخم اسعار النفط الخام

منذ بداية هذا العام لم يتوقف التصاعد المتواصل والمتزايد في اسعار النفط الخام بمختلف انواعه وخاصة نطف برنت الذي ارتفع بنسبة تقارب (٣٠٪) ليصل سعره في اواخر شهر نيسان الحالي الى (٧٤) دولار للبرميل.

ونفس الاتجاه تقريبا لبرميل نفط نايمكس الاميركي بنسبة مقاربة، ووصل سعره الى (٦٦) دولار في نفس الفترة من نيسان.

ولا يحتاج الامر الى الكثير من التحليل للتأكيد على جسامه الآثار والتداعيات السلبية على واقع ومسار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على معظم الاقطار المستهلكة بكثافة للنفط، وخاصة الاقطار الصغيرة ومنها وبوضوح الاردن.

مسؤولية من؟

وإذا كانت منظمة اوبيك بأغلبية اعضائها مسؤولة بهذه الدرجة او تلك على حدوث بعض هذا الارتفاع نتيجة قرارها بتخفيض حجم انتاجها، وتقليص عرضه باكثر من الطلب عليه، الا ان المسؤولية الاكبر تقع على عاتق الادارة الاميركية اليمينية الانعزالية من خلال قراراتها باتخاذ اجراءات وعقوبات احادية للحد بل لمنع تصدير النفط الايراني والفرنزولي واخرى، والى درجة التهديد ايضا بفرض مقاطعات وعقوبات موازية لأي قطر يستورده او/ و مستمر في استيراده فيما يتم ايضا توجهات اميركية في دفع اقطار منتجة للنفط مقربة او تابعة لها للقيام بزيادة انتاجها وتسويقه عند الضرورة.

في مواجهة أحادية ودولية

الاضرار والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنهج الاميركي في المسألة النفطية تتطلب مواجهة قطرية ودولية لوقفها خاصة انها تتعارض بوضوح مع قوانين دولية بما في ذلك قواعد واحكام منظمة التجارة العالمية.

يعكس في جانب منه ازمة متعمقة في القطاع العقاري، في الانتاج كما في التسويق، كما ان هذا التراجع يشكل جزءا لا يتجزأ من الازمة العامة في الاقتصاد الاردني في معظم فروع الاساسية والفرعية، وفي معظمه نتاج نهج اقتصادي ليبرالي صندوقي مفرط في انفتاحه وتبعيته.

في جانب الإيراد للخزينة من رسوم التداول تحقق في فترة الشهرين من سنة ٢٠١٩ هبوط فيها بنسبة (٢٣٪) قياسا بما كانت عليه في فترة سنة ٢٠١٨ لتصل في فترة سنة ٢٠١٩ الى حوالي (٣٦) مليون دينار، فيما تحقق ايضا انخفاض في قيمة الاعفاءات من الرسوم بنسبة (٢٦٪) لتصل الى حوالي (٩) مليون دينار.

ومن المتوقع ان يتواصل الاتجاه الهبوطي في الأشهر القادمة في ضوء استمرار الاسباب والوقائع السلبية في مجمل اوضاع الاقتصاد الاردني ومرتكزاته.

صادرات صناعة عمان في ارتفاع

البيانات والارقام المدرجة في التقرير الاحصائي الاخير الصادر عن غرفة صناعة عمان أظهرت ارتفاعا ملموسا في صادرات صناعاتها التي زادت قيمتها من (٩٩٩) مليون دينار تحققت خلال الربع الاول من سنة ٢٠١٨ الى (١١٦٤) مليون دينار وبنسبة ارتفاع تقارب (١٧٪).

هكذا تحسن في الصادرات الصناعية بالرقم والنسبة يدعو الى الارتياح والترحيب، ولكن بدون الافراط والمبالغة في ذلك لكون هذا الارتفاع تحقق خلال فترة زمنية واحدة، وقد يكون مصدرها صفقات استثنائية او/ و نتيجة تحسن ظروف لوجستية مستجدة ترافق مع إعادة افتتاح وتشغيل معبر الكرامة مع العراق، ومعبر جابر / نصيب مع سوريا. رقم الصادرات ارتفع، ولكن ذلك ترافق مع استمرار الهبوط في كميات الانتاج الصناعي في نفس الفترة ومنذ اكثر من سنتين.

وايضا معوقات منهجية للصناعة لا تزال قائمة بل ومتزايدة ومنها محدودية التمويل (الاقراض) المصرفي للنشاط الصناعي، وثقل شروطه من حيث اسعار فائدة مرتفعة، ولدة اقراض قصيرة، الى جانب محدودية الصناعات التي يتم التصدير من منتجاتها، تحويلية واستخراجية، الذي يتوازي ايضا مع محدودية وضيق آفاق الأسواق التقليدية التي سبق التصدير اليها، ولا ننسى ايضا التأكيد على الارتفاع الكبير والمتصاعد لأسعار الكهرباء وخاصة في ساعات الذروة وضريبة مبيعات ثقيلة ومتزايدة ما ينعكس حتما على

الى العدالة الاجتماعية، والاكثر جدوى اقتصاديا، وبرز هذا التقزيم في هبوط حصيلة هذه الضريبة بالرقم والنسبة.

ضريبة المبيعات / ضريبة القيمة المضافة

في سنة ٢٠١٧ بلغت حصيلة ضريبة المبيعات (٢٩٩٣) مليون دينار وبنسبة (٦٨،٩٪) من اجمالي رقم الإيرادات الضريبية المتحقق بحدود (٤٣٤٤) مليون دينار، وكلا من الرقم والنسبة يعتبران بالغا الارتفاع والضرر.

وخلال الفترة بين شهر ك ٢ سنة ٢٠١٨ وشهر ت ٢ منها (١١) شهر بلغت حصيلة هذه الضريبة (٢٨٧٧) مليون دينار وبنسبة (٧٠،١٪) من اجمالي الإيراد الضريبي الكلي خلال الفترة البالغ (٤١٠٢) مليون دينار، اي ان النسبة اتجهت الى الارتفاع عن النسبة المتحققة عن كامل سنة ٢٠١٧ (٦٨،٩٪) كما ان حصيلة الضريبة في فترة سنة ٢٠١٨ بلغت (٢٨٧٧) مليون مرتفعة عن قيمة الحصيلة في نفس الفترة من سنة ٢٠١٧ (١١ شهر) بمبلغ (١٤٤) مليون دينار.

ضريبة الدخل والارباح بلغت قيمة حصيلتها في كامل سنة ٢٠١٧ (٩٣٨) مليون دينار، فيما بلغت حصيلتها في فترة سنة ٢٠١٨ (١١) شهر (٨٧٧) مليون دينار وبنسبة (٢١،٤٪) متراجعة عن النسبة المتحققة في سنة ٢٠١٧ البالغة (٢١،٦٪) لتظهر وتؤكد الاختلال الضريبي الاردني.

تباطؤ حاد في حجم التداول العقاري
تحقق هبوط في حجم التداول العقاري الاردني ليصل الى (٦٩٥) مليون دينار خلال الشهرين الأولين من هذا العام سنة ٢٠١٩، وبنسبة هبوط تقارب (٢٤٪) عما كان عليه رقم التداول المتحقق خلال نفس الفترة (الشهرين الأولين) من السنة السابقة سنة ٢٠١٨.

الجدير بالذكر ايضا ان حجم التداول خلال الشهر الاول (ك) من هذا العام سنة ٢٠١٩ انخفض الى (٣٥١) مليون دينار وبنسبة انخفاض (٢٤٪) عما كان عليه الرقم في شهر ك من سنة ٢٠١٨.

معظم التداول، وكما في فترات زمنية شهرية وسنوية سابقة، تركز في تداولات مديريات ومكاتب تسجيل دائرة الاراضي في العاصمة وبحجم (٤٧٦) مليون دينار، وبنسبة (٦٨٪) من اجمالي التداول في البلاد البالغ (٦٩٥) مليون، وموزعة على مديريات تسجيل العاصمة الاربعة.

استمرار التراجع في حجم التداول العقاري، ومنذ فترة زمنية ليست بالقصيرة

تحدث مؤخرا أكثر من مصدر حكومي وزاري عن سلسلة من القرارات والاجراءات والخطوات التي اتخذتها حكومة الرزاز مستندة على ضخ (صرف) ما يقارب (٤٠٠) مليون دينار بأشكال مختلفة من شأنها في رأي الحكومة تخفيف الاعباء المعيشية للمواطنين في موازاة تحريك عجلة الاقتصاد الاردني في مختلف قطاعاته ولكن، وعند التقييم والتحليل لمكونات ومطامح صرف / انفاق ال (٤٠٠) مليون دينار هذه الموعودة من الحكومة يتضح بدون شك انها لا طائل من ورائها، ان لم تكن مضللة بقصد او بدونه، اذ ان معظمها يتضمن سداد او دفع التزامات قائمة على الحكومة استحققت سابقا ولم تدفع، او انه سداد صرف من بنود مدرجة في الموازنة وليست جديدة او/ و مجرد عمليات تأجيل سداد قسط او اكثر مستحق على مواطنين لبنوك تجارية او/ و مؤسسات إقراض حكومية او / وفواتير لشركات خدمية عامة ويمكن تبويب ما سبق فيما يلي:-

- تتضمن الحزمة الموعودة صرف (٦٠) مليون دينار لمقاولين استحق دفعها سابقا منذ اكثر من سنة.

- صرف (١٨٠) مليون مستحقه سابقا على الحكومة لمستودعات ادوية ونفقة معالجات في المستشفيات.

- كما تضمنت حزمة (٤٠٠) مليون ما تقوم الحكومة بصرفه حاليا بدل الدعم النقدي للخبز بما يقارب (١٤٠) مليون دينار وهو بند ليس جديدا اذ انه مدرج في الموازنة لسنة ٢٠١٩.

- ما تبقى تأجيل اقساط اقتراض بنوك وضمان وصناديق حكومية وفواتير كهرباء ومياه وتخفيض اسعار في المؤسسات المدنية والعسكرية علما بأن تأجيل اقساط الاقتراض قد يتضمن للكثير من متاعب لاحقة.

الاختلال يتعمق في المنظومة الضريبية

بدلا من ان تتجه نحو الاحسن في الرقم والمضمون ومرتكز العدالة، فإن مجمل التشوهات في المنظومة الاردنية تعمقت واستمرت في التشوه والاختلال خلال الفترة الزمنية بين شهر ك ٢ سنة ٢٠١٨ وشهر تشرين الثاني منها (١١) شهر، وظهر ذلك وبوضوح في تواصل تورم حصيلة ضريبة المبيعات غير المباشرة وغير العادلة اجتماعيا والمؤثرة في اتجاه تباطؤ النشاط الاقتصادي الكلي بدلا من تحفيزه، فيما تحقق تقزيم في ضريبة الدخل التصاعدية الاقرب



وثيقة
شرف

نقسم بالله العظيم ..
وبدماء الشهداء..
أنا ..

لا نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا..

لا نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي -
القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردن

كما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة
التأهيل كبداية عن حقنا في العودة، ولا نفوض
ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

اللجنة العليا لحق العودة

في الذكرى 71 للنكبة نجدد العهد مع المقاومة حتى العودة

- إحياء ذكرى النكبة تأكيد على أصالة الشعب الفلسطيني المناضل وتمسكه بحقوقه.
- العليا / فعاليات ذكرى النكبة تحت شعار: اسقاط اوسلو ورفض صفقة ترامب.
- العليا / الشعب الفلسطيني متمسك بحق العودة مهما غلت التضحيات وكثرت الضغوطات والاغراءات.
- الشعب الاردني يقف الى جانب الحق الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

الاهالي - ان احياء الشعب الفلسطيني
لفعاليات الذكرى الواحدة والسبعين
للنكبة الوطنية الكبرى في انحاء الوطن
والشتات والعالم وتأكيد تمسكه بحقه في
العودة الى ارضه ورفضه باصرار التهجير
والتوطين وما يسمى بالوطن البديل
وكل المشاريع البديلة لحق العودة، تأكيد
جديد على مصداقية الشعب الفلسطيني
ومصداقية مواقفه الوطنية.

ورسالة الى العالم أجمع بتمسك
الشعب الفلسطيني بحقه في العودة
وتقرير المصير.

- ان اللجنة العليا تدعو الى تحويل
احياء فعاليات الواحدة والسبعين للنكبة
الى فرصة لتجديد رفض شعبنا لإتفاق

اوسلو وبقاياه بما في ذلك طي صفحة
المشاريع المتنازلة منه وكذلك فرصة
جديدة للإعلان عن رفض صفقة القرن،

كما تدعو اللجنة العليا الى تحويل هذه
الذكرى الى فعاليات وطنية موحدة في
الاردن ومناطق اللجوء والشتات لانهاء
الانقسام واعادة توحيد فصائل العمل
الوطني في كافة المؤسسات الوطنية
في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني
وعلى قاعدة البرنامج السياسي المقاوم.
- لقد أكد الشعب العربي الفلسطيني
حتى في أصعب الظروف وفي مواجهة
اقسى الضغوطات تمسكه الدائم والثابت

بحق العودة الى الديار والممتلكات مهما
غلت التضحيات ومهما كانت الاغراءات
والضغوطات.

ان الشعب الاردني وقواه الحية التي
طالما وقفت مع الشعب الفلسطيني في
كل محنه التاريخية، هو السند الكبير
للقضية الوطنية الفلسطينية العادلة،
كما تؤكد ذلك الوقائع التاريخية
والسياسية اليومية...

في الذكرى الـ 71 للنكبة الوطنية
والقومية الكبرى نقول: ان حق العودة
باق، وان العودة الى الوطن والديار
ستتحقق بفضل المقاومة الباسلة مهما
طال الزمن.



«الديمقراطية» : شعبنا متمسك بحق العودة مهما غلت التضحيات وكثرت الضغوطات أو الإغراءات

الاهالي - بمناسبة احياء الذكرى الـ (71) للنكبة الوطنية
الكبرى دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان تشمل
الفعاليات كافة انحاء الوطن في فلسطين الداخل (48) والمناطق
المحتلة (67) وفي مخيمات اللجوء والشتات وكافة انحاء العالم
ومن هنا يؤكد الشعب الفلسطيني على تمسكه بارضه وحقه في
العودة اليها ورفضه باصرار التهجير والتوطين وكل المشاريع
البديلة لحق العودة هو تأكيد جديد على أصالة هذا الشعب
ومصداقية مواقفه الوطنية.

ودعت الجبهة الى تحويل الفعاليات الى فرص جديدة
للاعلان عن رفض (صفقة ترامب) ودعت الى انهاء الانقسام
عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وأكدت الجبهة للدول العربية المضيفة ان الشعب الفلسطيني
يرفض كل اشكال التوطين ويؤكد تمسكه الدائم والثابت بحق
العودة الى الديار والممتلكات مهما غلت التضحيات ومهما كانت
الاغراءات والضغوطات.

تجمع الشتات الفلسطيني في أوروبا يبدأ فعالياته الوطنية لإحياء ذكرى النكبة الـ 71 برلين



الاهالي - -
بدأ تجمع الشتات
الفلسطيني
في أوروبا أولى
فعالياته الوطنية
بمناسبة حلول
الذكرى (الـ 71)
لنكبة فلسطين
هذه المناسبة
الايمة على شعبنا
الفلسطيني في شتى
اماكن تواجده.

حيث اقام
التجمع يوما فلسطينيا بامتياز في العاصمة
الالمانية برلين.

ويذكر ان المئات من ابناء الجاليتين العربية
والمسلمة والمتضامنين الالمان من الاحزاب
اليسارية والمتضامنة وحركات التضامن
والمقاطعة شاركوا في هذا اليوم والقى ممثلة

حركة المقاطعة الالمانية (BDS) كلمة عبرت
فيها عن تضامنها الكامل مع نضال الشعب
الفلسطيني وادانتها لكل الجرائم التي يرتكبها
الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني
وأخرها العدوان على قطاع غزة الاخير وطالبت
بضرورة محاسبة الكيان الصهيوني على جرائمه
وضرورة تكثيف حملات المقاطعة.



لندن : تظاهرة حاشدة دعماً لحق العودة ورفضاً لصفقة ترامب



الاهالي -تظاهر آلاف البريطانيين وأبناء الجالية الفلسطينية والعربية والإسلامية، يوم السبت، في لندن دعماً لحق العودة واحتجاجاً على صفقة ترامب، تلبية لدعوة المنتدى الفلسطيني في بريطانيا، بالشراكة مع عدد من المنظمات التضامنية، وأهمها حملة التضامن تحالف "أوقفوا الحرب" بالإضافة لمنظمة "أصدقاء الأقصى" والرابطة الإسلامية في بريطانيا.

وحظيت المظاهرة بدعم عشرات المؤسسات والمجموعات التضامنية بالإضافة للنقابات العمالية، وسط مشاركة واسعة. وتجمع المتظاهرون أمام مبنى هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ثم ساروا حوالي 3 كيلو متر إلى مقر الحكومة البريطانية. وحمل المتظاهرون شعارات تندد بالاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وتدعو لحرية غزة من الحصار الإسرائيلي، ورفضاً لصفقة القرن، فيما رددوا الهتاف لدعم فلسطين وشعبها.

«الديمقراطية» تدعو لبناء جبهة عالمية من

الشعوب المتضررة من سياسات الإمبريالية

الأميركية والفاشية الجديدة

الاهالي - في اليوم العالمي للانتصار على النازية والفاشية تقدم الجبهة الديمقراطية الى شعوب العالم وقواه التقدمية والديمقراطية واليسارية والليبرالية بالتهنئة في الانتصار على النازية والفاشية وتحذر من خطورة اعادة احياء النزعات الفاشية على يد قوى التخلف والانغلاق في اوربا والولايات المتحدة لتعيد تتصيب نفسها شرطيا جديدا للعالم وخاصة في المنطقة العربية عبر ما يسمى (صفقة القرن) الهادفة الى تصفية المسألة والحقوق الوطنية الفلسطينية. ودعت شعوب العالم للتضامن فيما بينها في مواجهة مظاهر الفاشية الجديدة وصون الانسانية في الاستقرار والتقدم والامن والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني... ومخارج الحلول

باسم عثمان

والتمثيلي. إن مواجهة صفقة القرن كإطار للتسوية السياسية وليست كإطار للتسوية القانونية لأنها تعرد خارج السرب القانوني للقرارات الدولية - وظيفتها تصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية - تتطلب التوافق على استراتيجية وطنية شاملة تستند إلى حالة وطنية فلسطينية متماسكة وآليات ميدانية فعالة، لتصويب العلاقات الائتلافية داخل م.ت.ف ومؤسساتها، وإعادة بناء هذه العلاقات على قاعدة الديمقراطية التوافقية والشراكة السياسية.

وعلى القيادة الرسمية الفلسطينية مغادرة السياسة الإنتظارية وسياسة المماطلة والتسويف وتعطيل قرارات الاجماع الوطني والشروع دون تردد بخطوات فك الارتباط مع سلطات الاحتلال والتحرر من قيود اتفاق أوسلو، ردا فلسطينيا متناسبا مع جرائم الاحتلال الاستيطانية والتهويدية للأراضي الفلسطينية، والصفقات الامريكية المشبوهة، وهذا لن يكون الا بتنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتحديد العلاقة مع «اسرائيل»، باعتبارها دولة معادية تحتل اراضي دولة فلسطين الى جانب استنهاض المقاومة الشعبية بجميع أشكالها، وتطويرها لانتفاضة شاملة، على طريق التحول إلى عصيان وطني شامل، يدفع المجتمع الدولي الى التدخل لإلزام دولة الاحتلال الاسرائيلي على احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

نحن أحوج ما نكون الى استراتيجية وطنية لمواجهة خطر الاستيطان الاسرائيلي، الذي بات يشكل تهديدا وجوديا للشعب الفلسطيني كجزء من سياسة الاشتباك مع صفقة القرن الامريكية، والدخول في حوار وطني شامل لطوي صفحة الانقسام ومتطلبات فك الارتباط بدولة «الاحتلال الاسرائيلي ومتطلبات تدويل الحقوق والقضية الوطنية الفلسطينية وخوض معاركها في المحافل الدولية.

الفلسطيني، ينطلق في تكريس منظمة التحرير الائتلافية والتوافقية وتجديد شرعية مؤسساتها البرلمانية وبالتمثيل النسبي الكامل وبالديمقراطية التوافقية يمثل مطلب أساس وألوية وطنية تضع اليات اعادة بناء وتطوير هيئات ومؤسسات م.ت.ف وتوسيع طابعها التمثيلي الوطني والديمقراطي والاجتماعي وليس اعادة فك وتركيب ما تبقى من مؤسساتها واطرها على مقاس سلطوي انفرادي يخدم مصالح فتوية سياسية سلطوية.

ان الخلل في الحالة الفلسطينية الراهنة يتمثل في غياب المؤسسة الوطنية الجامعة والديمقراطية التوافقية الائتلافية وتعطيل مؤسساتها الوطنية، لذلك فإن النضال المستمر لإصلاح المؤسسة الوطنية من داخلها واخراجها من مأزقها السياسي سيظل أولوية وطنية قصوى الى ان تتطوي صفحة الرهانات الفاشلة على استراتيجية مسار اوسلو وانهاء الانقسام وتداعياته الكارثية لصالح إستراتيجية المقاومة وآلياتها في الميدان وفي المحافل الدولية.

ان احتواء الانعكاسات الخطيرة لتطبيقات صفقة القرن يتطلب بالضرورة العمل على إنهاء الانقسام الداخلي (الجغرافي والإداري والمؤسساتي والسياسي) من خلال التطبيق الميداني لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني وهو مطلب أساسي في مواجهة مع صفقة القرن والعمل على احباطها.

هذا الانقسام الذي تعيشه الحالة السياسية الفلسطينية الرسمية كرس نظاما سياسيا فرديا بصلاحيات مطلقة يدار فيه الحكم بمراسيم لا تخضع للرقابة او المساءلة أو المراجعة، ما يتطلب دعوة هيئة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، للتوافق على إجراءات إنهاء الانقسام، والدعوة لانتخابات شاملة تتجدد فيها كل الشرعيات الفلسطينية لكل الهيئات والمؤسسات القيادية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية وبما يعزز من موقعها السياسي

لا شك بان الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي تتجدد تجسيداتاتها في الاشراف والمتابعة الميدانية لهيئات وجمهور مسيرات العودة وفي وحدة المرجعية الوطنية لفصائل المقاومة الفلسطينية في تصديها للعدوان الاسرائيلي الاخير على غزة يمثلان نموذجا وطنيا يحتذى به ومثالا ميدانيا لا بد من تعميمه على الكل الفلسطيني وبجميع هيئاته ومؤسساته.

والحقيقة تقول بأن الخلل الاساسي في الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة التحرر الوطني، هو في الانقلاب السياسي الذي قامت به السلطة الرسمية الفلسطينية على البرنامج الوطني الائتلافي لمنظمة التحرير لصالح برنامج اوسلو والتزاماته، ومنذ ذلك الوقت والاضاع تتفاقم في الحالة الفلسطينية والكوارث تلحق بالقضية الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني.

تحت وطأة اوسلو وفي ظل تداعياته نشهد تسارعا في تدهور اوضاع النظام السياسي الفلسطيني من نظام رئاسي برلماني الى نظام رئاسي سلطوي والذي قطع شوطا طويلا على طريق استكمال تحويل (هيئات ومؤسسات) م.ت.ف من نظام برلماني الى نظام رئاسي يدار بمراسيم مفصلة على مزاج «المطيخ السياسي» للسلطة ومن يمثل اجتماعيا وسياسيا.

إن خطورة هذا التحول في اوضاع منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية والذي تقوده السياسة الرسمية يتمثل في انتهاء المنظمة كرافعة وطنية ائتلافية تمثيلية وسياسيا الى «سلطة خدمية» أو الى «سلطة بلا سلطة».

ان الحل هو في العودة عن مسار اوسلو وكل متربباته والتزاماته وآلياته لصالح البرنامج الوطني والتزاماته البديلة في هذه المرحلة، وهو ما يمثل الملاذ الوحيد والخلص الوطني لازمات المشروع الوطني



أهد النرويج

تصاعد في معدلات التضخم (الغلاء)



بزيادة (٠,٢٢) نقطة، والحبوب والدواجن بمقدار (٠,٦٤) نقطة، والالبان ومنتجاتها بمقدار (٠,٢٠) نقطة والنقل بمقدار (٠,١٤) نقطة. ولأنه لم تتحقق حالة زيادة عامة في الرواتب والدخول فإن المحصلة ستكون في تآكل جانب من القدرات الشرائية لغالبية المواطنين وتراجعا في الطلب الفعال وعاملا رئيسيا في اشتداد التباطؤ وتراجع النمو وتداعياته السلبية الاخرى.

النسبة بحدود (٥٠,٠) نقطة بمجموعة اللحوم والدواجن، ومجموعة النقل بمقدار (٠,١٦) نقطة، وهبوط مجموعة الالبان ومنتجاتها والبيض بمقدار (٠,١١) نقطة. خلال شهر آذار من هذا العام سنة ٢٠١٩ تحقق تضخم هامشي بنسبة (٠,٠٢٪) مقارنة بما كان عليه الوضع في نفس الشهر من سنة ٢٠١٨، وقد تحققت النسبة العامة للتضخم في شهر آذار كمحصلة لارتفاع وانخفاض مجموعات سلعية من ابرزها الخضار بمقدار (٠,٤٩) نقطة والايجات

وضع التضخم في هذه الفترة كان نتاج محصلة ارتفاعات في اسعار عدة مجموعات سلعية وخدمية ساهمت في تحقيق نسبة التضخم (الغلاء) بحدود (٠,٧٪) واهمها مساهمة مجموعة الخضار بمقدار (٠,٥٦٪) ومجموعة الحبوب ومنتجاتها بمقدار (٠,٢٩) نقطة، فيما ساهمت مجموعة الايجارات بمقدار (٠,٢٢) نقطة، والوقود والانارة بنسبة هامشية بحدود (٠,٠٩) نقطة. وفي مقابل الارتفاعات السابقة انخفضت اسعار مجموعات سلعية اخرى اهمها انخفاض

حالة التضخم (الغلاء) سجلت، وكما ورد في بيانات دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، نسبة عالية نسبيا وبتحديود (٤,٥٪) خلال كامل سنة ٢٠١٨ قياسا بما كان عليه مستوى التضخم في كامل سنة ٢٠١٧ حيث بلغت نسبته (٢,٢٪). وايضا وفي نفس المسار والاتجاه، ولكن بوتيرة ابطأ تحقق استمرار في حالة التضخم في الاقتصاد الاردني وبنسبة (٠,٧٪) خلال الربع الأول من هذا العام ٢٠١٩ قياسا بنفس الفترة من السنة السابقة ٢٠١٨.

د. خالد الوزني

الرقمنة والحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية



حول أهمية الانتقال بوزارة العمل، من فكر ترخيص العمالة الوافدة وملاحقتها، وفتح الأسواق المحلية لها، إلى فكر التركيز على خارطة عمل أردنية، خارطة تقوم على دراسة السوق الآني والمستقبلي، وعلى دراسة الموارد البشرية المتاحة اليوم، وتلك التي ستتوافر على مدى العقدين القادمين، ومن ثم تتوجه إلى وضع خارطة طريق آنية ومستقبلية لاستيعاب العمالة الوطنية، ومساعدتها ليس على البحث عن وظيفة، بل على خلق وظائف بنفسها، عبر سياسات تُشجّع الريادية، وتؤهل المورد البشري الأردني لها. ربط وزارة العمل بالخدمة المدنية هي بداية، ولكن المتوقع أن تعمل الوزارة بالمفهوم الجديد القائم على التخطيط السليم، الآني والمستقبلي، للمورد البشري الأردني، سواء المتعطل منه حالياً، أو الجالس منه على مقاعد الدراسة في المدارس والجامعات. هي ملاحظات ثلاث سريعة، بيد أن كلاً منها يستحق الدراسة والغوص بمتطلباته، ونأمل أن نخرج من السجل القائم على التعديل إلى النظرة الإيجابية التي تساعد على تحقيق الأفضل لاقتصادنا ومتطلباته. والزمن سيظهر نجاعة ما تمّ استحداثه من مسميات، وما إذا كانت ظاهرة شكلية أم تحولاً منهجياً مفيداً وإيجابياً للاقتصاد

خلال نفس الفترة. ونأمل أن تعمل الوزارة الجديدة بجدية على توجيه الاقتصاد نحو الإنتاجية الرقمية الأفضل والوظائف أو الاستثمارات المتعلقة بذلك. الملاحظة الثانية، على صعيد الحكم المحلي، فإنّ التحوّل نحو فكر التنمية المحلية عبر سياسات تقوم على ما يُسمى عالمياً "استراتيجيات تطوير المدن" بات لا مناص من تطبيقه في الأردن، وهو أمرٌ يستدعي التركيز على الميزة النسبية والتنافسية للمناطق، بما يؤدي إلى إشراك أهلها، والجهات ذات العلاقة بها، وخاصة القطاع الخاص المستثمر في تلك المناطق، وفق منظومة عمل مؤسسية تؤدي إلى الخروج باستراتيجيات لا مركزية تُحسّن من مستويات التنمية في المناطق، وتؤدي إلى خلق الوظائف ضمن نطاقها، دون الحاجة إلى الهجرة عنها إلى العاصمة أو المدن الأخرى، ويصل إلى تحقيق مزيد من سياسات تحفيز الاستثمار القائم وتوسّعه، انطلاقاً إلى جذب استثمارات محلية وخارجية جديدة إلى تلك المناطق، وهو أمرٌ يتطلّب بالفعل وزارة معنية بهذا الشأن، وزارة توجهها التنمية المحلية، والحكم المحلي، بفكر المساعدة على وضع الاستراتيجيات، وصنع السياسة، والمساعدة على التطبيق وصولاً إلى أفضل نماذج التطبيق العالمية في ذلك. وأخيراً وليس آخراً، الملاحظة الثالثة

ففي البعد الزراعي مثلاً أدى فضاء الرقمنة الاقتصادية إلى الوصول إلى أفضل مدخلات الأسمدة والمبيدات، ما حسن من الإنتاج الزراعي، ناهيك عن أفضل سبل تسويق وتصريف المنتجات الزراعية، وفي المجال الصحي، تمّ استخدام وسائل التطبيب عن بعد، ما حسن مستوى الوصول إلى المناطق البعيدة، وفي المجال اللوجستي، تُوفّر المنصات الرقمية خدمات غير منتهية وزهيدة التكاليف في مجال خيارات الشحن، والتوثيق، والحجز، والتوصيل، وغيرها. وفي المجال المالي أدت الرقمنة إلى التوسّع في فتح الحسابات البنكية، وإلى توفير الكثير من الجهد والمال في خدمات الدفع، والتحويلات البنكية، والتسويات الائتمانية وغيرها. الشاهد أنّ التركيز على الاقتصاد الرقمي عبر وزارة مختصة تسعى إلى تجذير استخدام الرقمنة وتطبيقاتها، وتحسين مستوى استخدامها في الاقتصاد الوطني، وربطها مع مفهوم الريادة، هي قضية ذات أهمية كبرى للاقتصاد الوطني، خاصة إن علمنا أنّ العالم يتجه إلى إلغاء نحو ٤٥ مليون وظيفة تقليدية روتينية في عدة مجالات مع حلول العام ٢٠٢٥، بيد أنه يتجه أيضاً إلى خلق نحو ٦٥ مليون وظيفة ذات جودة عالية ترتبط بالرقمنة والريادة والتطبيقات الذكية

بالرغم من السجل الكبير حول التعديل الحكومي الأخير على حكومة الدكتور عمر الرزاز، وبعيداً عن الجدل السائر حول دستورية تغيير أسماء بعض الوزارات، والذي يجب تداركه، إن صحّ، عبر تصويب الخلل القانوني والدستوري إن وجد. فإنني بعيداً عن ذلك كله أسوق ملاحظات ثلاث، بأمل أن لا يقتصر الأمر على تعديل المسمّى بل يتعداه إلى الوظائف التي ستناط بالمسمّيات الجديدة. الملاحظة الأولى هي أنّ هناك حاجة حقيقية إلى الاهتمام بالاقتصاد الرقمي والمشاريع الريادية التي يقوم عليها، ذلك أنّ المخرج الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني، ولخلق وظائف تتناسب ومتطلبات العصر الحالي والقادم هو في الرقمنة المعرفية لكافة عمليات وقطاعات الاقتصاد. وقد أشار مقال صدر حديثاً حول الرقمنة في ١٧ دولة أنّ العديد من دول العالم تعمل بجدية كبيرة على ربط كافة قطاعات الاقتصاد بالفضاء الرقمي، وهو فضاء متكامل سيؤدي إلى توفير ما يزيد على نصف تريليون دولار من القيمة المضافة في بعض الاقتصادات. حيث تشير الدراسات إلى أنّ تلك الرقمنة تمّ ربطها بقطاعات الاقتصاد المختلفة فأدت إلى تحسين الإنتاجية، وخاصة في القطاع المالي، والزراعي، والصحي، والتعليم، والطاقة، والخدمات اللوجستية.



حاملة طائرات في المنطقة

تصعيد أميركي غير مسبوق ضد إيران

الأسواق الحرّة، ما أنتج ارتفاعاً حاداً في أرقام التضخم التي بلغت أكثر من ٥١٪ وفق الأرقام الرسمية على أساس سنوي مقارنة بـ ٨٪ قبل عام. وترافق تراجع الريال الإيراني مع ارتفاع كبير في الأسعار.

خبية من أوروبا

في غضون ذلك، أعربت طهران عن خيبتها من الموقف الأوروبي، وقال عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، علاء الدين بروجردي، إن «الدول الأوروبية فشلت في الوفاء بتعهداتها بموجب الاتفاق النووي مع إيران بسبب الضغوط التي تمارسها عليها الولايات المتحدة». وقبل ذلك، قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف: «كانت لدى الأوروبيين سنة، لكن للأسف لم يتخذوا أي إجراءات عملية. ما نتوقه منهم هو إظهار خلاف ذلك».

وما يزعج طهران هو العجز الأوروبي عن التحرر من واشنطن وإنقاذ الاتفاق النووي عبر السماح لها بالاستفادة من الفوائد الاقتصادية المتوقعة. ولم يترتب على إنشاء فرنسا وألمانيا وبريطانيا لنظام مقيضة مع طهران (يحمي الشركات الأوروبية العاملة في إيران، ويسمح بتبادلات تجارية معها عبر الالتفاف على العقوبات الأميركية، ما دامت ملتزمة بالاتفاق النووي)، أية تعاملات ملموسة حتى الآن، في وقت تجد فيه طهران نفسها مجبرة على مواصلة الحوار مع أوروبا والتعويل عليها لـ«تجنب انسجام أميركي-أوروبي، وإنشاء جبهة موحدة بوجه الاقتصاد الإيراني».

عملت كل ما بوسعها لتشدّد العقوبات والضغوط ضد إيران. وإرسال حاملة الطائرات هو الإجراء الأحدث في سلسلة الخطوات التصعيدية التي قامت بها إدارة ترامب منذ ذلك الوقت، بهدف معلن هو «ممارسة أقصى ضغط على إيران، بغية دفعها نحو التفاوض على اتفاق أفضل»، وفق ما صرّح به غير مسؤول أميركي.

وقد أعادت واشنطن ابتداءً من شهر آب/اغسطس ٢٠١٨، فرض عقوبات مُشدّدة على طهران، وألغت منذ مطلع الشهر الجاري إعفاءات لثمانية دول تشتري نفطاً من إيران، وطلبت منها التوقف عن ذلك أو مواجهة عقوبات، وذلك في محاولة منها لـ«تصفير» صادرات النفط الإيرانية. كما أدرجت، في خطوة غير مسبوقة، «الحرس الثوري» الإيراني على اللائحة الأميركية لـ«المنظمات الإرهابية الأجنبية»، وهو ما اعتبرته طهران بمثابة استفزاز أميركي.

وبعد مرور عام على الانسحاب الأميركي منه، أشار دبلوماسي أوروبي إلى غياب أي خطة ذات مصداقية تسمح بالتفكير باتفاق أفضل من اتفاق عام ٢٠١٥. ورأى أنّ واشنطن تبحث في الواقع، بأسلوب «وقح وغير مسؤول» عن دفع إيران نحو «انتهاك التزاماتها النووية» للتمكن تالياً من القول للعالم: هل رأيتم؛ إيران تشكل تهديداً!

وقد أدّى إعادة فرض العقوبات الأميركية إلى تضرر الاقتصاد الإيراني وتدهور قيمة العملة المحلية. فانخفضت قيمة الريال الإيراني مقارنة بالدولار بنسبة ٥٧٪ في

محملة على القوات الأميركية في المنطقة»، قبل أن يستدرك قائلاً إنّ «الولايات المتحدة لا تتوقع هجوماً إيرانياً وشيكاً».

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، الذي يتبني سياسة أميركية متشددة تجاه إيران، كشف أن الغرض من إرسال «حاملة الطائرات الهجومية يو أس أس أبراهام لنكولن» إلى المنطقة، هو «توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى طهران، مفادها أن أي هجوم على مصالح الولايات المتحدة أو على مصالح حلفائنا، سيُقابل بقوة لا تلتين».

ولم يذكر بولتون أية أنشطة إيرانية محددة أثارت مخاوف جديدة، لكن إيران حذرت مؤخراً من أنها ستغلق مضيق هرمز إذا مُنعت من استخدام الممر المائي الاستراتيجي لتصدير نفطها، علماً أنه يمر حوالي خمس النفط المستهلك على مستوى العالم عبر هذا المضيق.

أما وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو فحذر بلهجة هجومية أكبر قائلاً: «شهدنا تحركات تصعيدية من الإيرانيين، وسنحاسبهم على أي هجمات تستهدف المصالح الأميركية». وأضاف: «في حال حصلت هذه النشاطات، وإن كان ذلك بالوكالة عبر طرف ثالث، سنحاسب القيادة الإيرانية مباشرة على ذلك».

تشدّد العقوبات والضغوط

يُذكر أنه منذ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عزمه الانسحاب من الاتفاق النووي في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٨، فإن إدارته

الإهالي - خاص / إرسال حاملة الطائرات الأميركية إلى المنطقة هو الإجراء الأحدث في سلسلة خطوات تصعيدية قامت بها إدارة الرئيس ترامب ضد إيران منذ إعلان انسحابه من الاتفاق النووي المبرم معها يُفترض أن يكون الرئيس الإيراني حسن روحاني قد أعلن، (بالتزامن مع الذكرى الأولى لانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الموقع مع طهران عام ٢٠١٥)، عن استئناف طهران لجزء من برنامجها النووي، كانت جمّده بموجب الاتفاق، وذلك كردّ على انسحاب الولايات المتحدة منه، وعلى «نكث» الاتحاد الأوروبي لوعوده في هذا الصدد.

وأشارت وسائل إعلام إيرانية إلى أنّ تديبرها هذا «يستند إلى البنود ٢٦ و٣٦ و٣٧ من الاتفاق»، مستدركة أن «طهران لا تعترف الآن بالانسحاب منه». ونقلت عن مصدر مقرب من لجنة الإشراف على تطبيق الاتفاق، أنّ انسحاب إيران من الاتفاق ليس مطروحاً في هذه المرحلة، إنما سيقصر الأمر على «إعلان خفض لبعض تعهداتها بموجب الاتفاق».

حاملة طائرات في المنطقة

جاء ذلك في ظلّ تصعيد أميركي لافت وغير مسبوق ضد إيران، بالتزامن مع قرب الإعلان عن «صفقة القرن» لما يسمّى في المصطلحات الأميركية المتداولة «عملية السلام في الشرق الأوسط». حيث أعلنت واشنطن (٥/٦)، عن إرسال حاملة طائرات وقوة من القاذفات إلى منطقة الشرق الأوسط، رداً على ما قال مسؤول أميركي «استعدادات محتملة للقوات الإيرانية ووكلائها، قد تشير إلى هجمات

الجزائر والـ «ودان التة

عمرو حمزاوي

في الجزائر والسودان، يدلل الحراك الاحتجاجي الراهن على عدة حقائق أساسية بشأن السياسة العربية يرغب كثيرون في تناسيها.

الحقيقة الأولى: قد تبعد الشعوب المحرومة من الحرية عن طلبها تحت ضغط الأوضاع المعيشية القاسية أو بفعل الخوف من آلات القمع الأمنية التي تحركها الحكومات كيفما شاءت. غير أن ذلك الابتعاد يتراجع حين تفقد الشعوب الأمل في أن يرتب صبرها على الحرمان من الحرية تحسناً ملموساً في أوضاعها المعيشية أو حين تثبت من أن فساد الحكومات حتماً يحول دون إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تجنى ثمارها الأغلبية. عندها، مثلما يبين الحراك الراهن في الجزائر والسودان، تشتد وطأة المعاناة من الحرمان من الحرية ويتبلور إدراك شعبي يصير

المنهجين لحكومة البشير، سواء في مدن المركز ضد الحركات الاجتماعية والسياسية المعارضة أو في الأطراف في دارفور وكردفان وغيرها، جسد السودان المنهك وأمعن في إدماء شعب لم يستتق بعد من مأساة انفصال جنوب السودان. وكان أن نجم عن ذلك شعور عام باليأس، انقلب مع اتضاح عزم البشير إطالة أمد بقائه في السلطة إلى إصرار على طلب الحرية والتغيير الآن وفورا وهو ما دفع المؤسسة العسكرية إلى الإطاحة به.

الحقيقة الثالثة: عند اتضاح عزم الشعوب على طلب الحرية ونزوعها إما إلى الضغط الاحتجاجي الهادئ على الحكومات بغية الإصلاح أو إلى الخروج المندفع إلى الفضاء العام لانتزاع التغيير المنشود، يظل الخيار الآمن للشعوب هو أن تقبل الحكومات، من جهة، التراجع عن ممارساتها السلطوية وتشترع أبواب السياسة التي تسيطر عليها والمجتمع

التام من قبل نخبة الحكم التي أحاطت بالرئيس بوتليقة وأرادت تمرير بقاء الرجل المريض على المقعد الرئاسي واستمرارها هي في ممارسة السلطة من ورائه دون رقيب أو حسيب. وقد كان للحضور الطاغية لذلك الشعور الجماعي ياهانة كبرياء الوطن أثره في حمل الناس على الاحتجاج رفضاً ليس فقط للعهد الخامسة، بل رفضاً أيضاً لغياب الحرية التي اقتنعوا بمسئولية غيابها عن سيطرة نخبة حكم فاسدة على شؤون البلاد وأدركوا أن قبولهم للمقايضة على الحرية نظير تحسن أوضاعهم المعيشية لم يعد يجد نفعاً.

أما في السودان، وكما يوضح القليل المتوفر من استطلاعات الرأي العام، فقد تبلور خلال السنوات الماضية شعور جماعي باليأس من قدرة حكومة الرئيس المطاح به البشير على إخراج السودان من أزيماته الكثيرة. نهش كل من العنف والقمع

معه طلب الحرية مرادفاً لطلب تحسين الأوضاع المعيشية. ويدفع هذا الترادف قطاعات واسعة من المواطنين إما إلى الضغط الاحتجاجي الهادئ على الحكومات لإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جادة أو إلى الخروج المندفع إلى الفضاء العام لانتزاع التغيير المنشود والحيولة بين الحكومات وبين تجاهل مطالبهم.

الحقيقة الثانية: للمشاعر الجماعية للناس أيضاً دورها في حملهم إما على الابتعاد عن طلب الحرية أو على الضغط من أجل الإصلاح والتغيير. في الجزائر، شعرت أغلبية المواطنين ياهانة كبرياء وطنهم وكبريائهم هم ما أن امتنع الرئيس بوتليقة عن إعلان عدم ترشحه لعهد خامسة وهو الذي كان غائباً ومنذ فترة ليست بالقصيرة عن الإدارة الفعلية لشؤون البلاد بسبب المرض. شعرت أغلبية المواطنين الجزائريين بالإقصاء



عن الحراك الشعبي العربي الجديد

كاظم الموسوي / الحوار المتمدن

يفاجأ الحراك الشعبي العربي الجديد المراقب البعيد، ولكنه يؤكد للمراقب عن قرب أن استمرار الاستبداد والفساد والتخلف الاقتصادي والسياسي يولد ما وصلت إليه الشعوب العربية، سواء أواخر العقد الأول من هذا القرن، أو مطلع نهاية العقد الثاني. رغم أن كلا المراقبين لا يخلوان من المعطيات والوقائع وربما الحقائق المرة. وفي كل الأحوال فإن واقع الحال هو المصدر الرئيس لما سبب الحراك الشعبي العربي الجديد وعلينا قراءته ايضاً، كما سبق لنا مع ما سبق.

وليس المهم هنا التسميات أو ما يردد من عناوين قد لا تتطابق مع الحال الا في التوصيف الإعلامي. أو تشير اغراء مكبوتة عند أكثر من طرف من أطراف الواقع العربي أو من يريد له أن يكون. ما يجري من حراك جديد في السودان والجزائر خصوصاً هذه الأيام، وما يتداعى منه في خارج هذين البلدين، ينطق بما يوصل إلى أن الأجيال الشابة الجديدة في الوطن العربي مستعدة للتضحية والفداء ولتقديم أمثلة على ضرورة التغيير والتواصل مع المتغيرات المحيطة أو البعيدة عنها، بحثاً عن مكان لها في أوطانها لا في المهاجر والمنايا. فإذا مرت موجة التغييرات عند جيرانهم، في تونس ومصر واولا وانتكست في غيرها، مثل اليمن وليبيا، وتراجعت في بلدان اخرى، الا أن الواضح أن ما جرى تم في جمهوريات عربية، حكمتها سلطات انتقلت بها أو وصلت الانتقال والانقلاب من الاستعمار والاحتلال إلى رحاب التحرر الوطني ولكنها كما هو واضح لم تتجز كل المهام المطلوبة، أو خيبت الامال باستمرارها في التحكم في السلطة والتشبث بها، (الرئيس السوداني حكم ٣٠ عاماً، والجزائري ٢٠ عاماً) وممارسة أساليب ديكتاتورية وتسلط واستبداد. الأمر الذي حولها الى موضوع التغيير

والانتقاد منها لإعادة الامل لهذه الشعوب والبلدان في التحرر والتنمية والتقدم.

تمكنت هذه السلطات بالذات من بناء اجهزة دولة عميقة دون التفكير بتأسيس مؤسسات دولة حقيقية قادرة على الوقوف بقدراتها وطاقاتها وامكانياتها الكبيرة. والتي تنكرت حتى لبياناتها الاولى أو لخطبها السياسية الاولى. كما فضحت المجال لتكوين طبقة سياسية حاكمة، حاشية لا يهتمها غير مصالحها الأناثية المباشرة، حتى لو كان لها اسم حزب أو مجلس شعب أو حكومة رسمية، تحيط بموقع الرئيس وتثري من خلال علاقتها به عبر وسائل الفساد والاختلاس والنهب والاحتكار والتضخم الفردي على حساب الأغلبية الشعبية والطبقات الاجتماعية التي هي وقود الثورة والدولة والحاضر والمستقبل في هذه البلدان عموماً. والابشع فيها رضاها عن نفسها وانكار توحشها واستهتارها بحقوق الإنسان والمواطن وكرامته. بل قبول التمييز عن الشعب والابتهاج بتكديس الثروات ورفع نياشين المناصب والالقباب والتصديق بها دون إدراك الفروق الطبقي والاجتماعية والاقتصادية والتغيرات في المجتمع التي أحدثتها أو سببتها والعمى امام التحولات الإقليمية والدولية. وهذه عوامل كامنة أو ظاهرة تتجمع وتتراكم وتتفاقم وتغلي كالمرجل أو أشد منه في المجتمع.

أن عدد سكان السودان والجزائر يبلغ أكثر من أربعين مليون مواطن لكل منهما، وحوالي أو أكثر من نصفهم من الأجيال الشابة، دون سن الخامسة والعشرين عاماً، واغلبهم بلا عمل منتج ولا قدرات اقتصادية كافية للعيش الكريم، وترى الأغلبية منهم أمامها كيف يتم تبذير ثروات بلادها والفساد والافتساد والتسلط والاستبداد لمجموعات الرئيس والسلطة المتمثلة به، عمر البشير وعبد العزيز بوتفليقة. وكل منهما تجاوز

الحد الأقصى بامكانياته في الحكم والعدل والبناء، مع بعض الأوصاف أو الترتيب في درجات الحكم والمواقف والقرارات الوطنية أو السياسية لكل منهما.

ليس بالضرورة التشابه الكامل بين الحالتين، لكن هناك ما يجمع بينهما أو يربط عوامل الأوضاع المشتركة والدفع في إشعال الحراك الشعبي الجديد، وصعود تموجاته ومطالبه واستمراره. ووصول الأمر لدى الحراك الى المطالبة الصريحة بتغيير النظام كاملاً، وليس الاطاحة برأسه وحده، كما حصل الان. وكان أبرز تشابه بين البلدين هو تدخل قيادة القوات المسلحة في ضبط ادارة النظام والحفاظ على الأمن والسلم الأهلي بحدود ما اهله ليس للتدخل وفرض رؤيتها وحسب، بل ومحاولة فرض الأمر الواقع الجديد على المشهد السياسي وطبيعة التغيير.

محاولات القيادات العسكرية في فرض رؤيتها، سواء دستورياً أو جذرياً، كما تعلن احياناً، تصب كلها في محاولات التهدة الداخلية وربما الخارجية بحدود التأثير والتأثير أو التداخل والتكليف. ولكل منها ثمنه الشعبي والوطني. إلا أن استمرار الحراك الشعبي السلمي يفرض نفسه ايضاً ويدفع الى الاصغاء الى مطالبه المتصاعدة والسعي إلى التغيير الجذري في حدود المصالح الوطنية والقومية وإعادة بناء دولة حديثة مستفيدة من دروس الماضي وتجارب الحراك الشعبي العربي.

حصل في تونس ومصر في الحراك والثورة الشعبية إزالة رؤوس السلطة وإجراء خطوات إيجابية أولية في عملية الإصلاح والتحديث ولكن التجربة التاريخية لهما ومازالت أمامنا لم تتجز الأهداف الأساسية من الثورة والتغيير، بل ثمة ردة أو انتكاس صريح، حتى لما كان أو أسوأ منه، محاولات القيادات العسكرية في فرض رؤيتها، سواء دستورياً أو جذرياً، كما تعلن احياناً، تصب كلها في محاولات التهدة الداخلية وربما الخارجية بحدود التأثير والتأثير أو التداخل والتكليف. ولكل منها ثمنه الشعبي والوطني. إلا أن استمرار الحراك الشعبي السلمي يفرض نفسه ايضاً ويدفع الى الاصغاء الى مطالبه المتصاعدة والسعي إلى التغيير الجذري في حدود المصالح الوطنية والقومية وإعادة بناء دولة حديثة مستفيدة من دروس الماضي وتجارب الحراك الشعبي العربي.

أما الانفتاح سياسياً ومجتمعياً على التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وعلى مواجهة الفساد فذلك أمر يتمايز جزئياً، إن لجهة تعقد مستوياته كفضل أو فيما خص مداه الزماني الطويل. فما لم تتألف مصالح المكونات المؤثرة في نخب الحكم وإرادات المؤسسات النافذة في الدولة، خاصة المؤسسات العسكرية والأمنية، على قبول التحول والإصلاح وتتوافق على مزيج

مما يعني ضياع الفرص والتضحيات وغياب المسؤولية وتحملها شعبياً وقوى سياسية شاركت أو أسهمت في الحراك وأهداف التغيير.

لعل ابرز ما يضعف الحراك الشعبي العربي الأساسي، ويوفر مناخات ارتداد عن الثورة والتغيير، باي أسلوب من الاساليب المطروحة، ويكاد يعطل سير الحراك وتضييع التضحيات الشعبية من أجله، يكمن في عدم تبلور قيادة سياسية معلنة من الحراك الشعبي واتفاقها على برامج عمل الحراك الشعبي وانجاز الأهداف المنشودة منه، والاستفادة من الطاقات والقدرات الشعبية، الشبابية والمرأة والقاعدة الثورية في المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية المعارضة والقادرة على وضع كفاحها الوطني التاريخي في خدمة الحراك الشعبي وأهدافه في التغيير الديمقراطي البناء. وهنا قد يختلف الوضع في السودان مثلاً عن الجزائر. حيث تتوفر هيئة سياسية معلنة مكونة من نقابات وشخصيات وطنية معروفة وقوى سياسية، تموضعت تحت عنوان، قوى إعلان الحرية والتغيير، لها امتداداتها الشعبية وقدراتها على التحشيد الشعبي وإدارة النضال الوطني ورفع الشعارات المرحلية والإصرار على الأهداف الأساسية من كل الحراك الشعبي والخطوات المحققة عملياً الى الآن، وهي ساعية لأخذ دور القيادة والتعبير عن إرادة الحراك والتغيير. ومازالت الجزائر تخطو في هذا الاتجاه، مع رؤية القيادة العسكرية الهادفة إلى تفعيل الدستور ومراحل الإصلاح وتشابك القدرات والطاقات في مرحلة صعبة من الحراك الشعبي العربي الجديد. ولا بد ان تصب كل الخطوات الجارية في النهاية لعملية تغيير مطلوبة في هذين البلدين ومستقبل الحراك الشعبي عموماً، في بناء دولة ديمقراطية مدنية وسيادة حكم القانون والمواطنة.

ذكرير بحجة أئبق السيسياسة العربية

من التنازل عن بعض الاحتفاظ ببعض امتيازاتها السياسية والمجتمعية نظير تمكين الشعوب تدريجياً من الحرية وشيء من المشاركة في الشأن العام، فإن الديمقراطية كداول سلمي للسلطة وحكم للقانون والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كإعادة لتوزيع ثروات البلاد على الشعوب ومواجهة الفساد كمقوم رئيسي لإنجاز التنمية المستدامة قد تتعثر جميعها. وفي هذا لنراقب الحالتين الجزائرية والسودانية، مجدداً بتفاؤل حذر بشأن الأولى وتمنيات خالصة بالابتعاد عن السقوط في خانات عدم الاستقرار والعنف في الثانية. وفي هذا لنراقب المسارات بالغة التنوع للحالتين التونسية والمصرية وللحالات الأخرى في بلاد العرب التي لا يعني في أي منها صبر الشعوب على الحرمان من الحرية التسليم الأبدي أو غير المشروط بذلك.

وحكومة من الخيار الأمن المتمثل في تحولات ديمقراطية تدريجية وإصلاحات اقتصادية واجتماعية ومواجهة للفساد، تبدو الحالة السودانية - مع بالغ الأسف وعلى الرغم من الإطاحة بالبشير - على شفا السقوط في غياهب الامتناع الحكومي وتحاليل المؤسسات النافذة في الدولة وليس لذلك سوى أن تعمق من أخطار عدم الاستقرار والعنف الحاضرة بالفعل.

الحقيقة الرابعة: يفصل بون شاسع بين أن يتمكن الحراك الاحتجاجي للشعوب في حمل الحكام على الاستقالة أو التخلي عن رغبة البقاء الأبدي في سدة السلطة، وبين النجاح في دفع الحكومات ونخبها بمكوناتها المختلفة ومؤسسات الدولة على قبول حدوث تحولات ديمقراطية تدريجية وعلى تبني إنفاذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية جادة. فأمر الحكام قد يسهل الوصول إليه ما أن تقتنع مكونات مؤثرة في النخب ومؤسسات نافذة بجمالية

الذي تعمل فيه آلات قمعها الأمنية على تحولات ديمقراطية تدريجية. ومن جهة أخرى، يرتبط قبول الشعوب للتحولات الديمقراطية التدريجية بتواكها مع تبني الحكومات لإصلاحات اقتصادية واجتماعية جادة ومع شروعها في مواجهة فعلية للفساد على نحو يستعيد للمواطنين شيئاً من الأمل في قرب تحسن أوضاعهم المعيشية ويجدد بعضاً من ثقتهم في الحكومات وفي مؤسسات الدولة. أما حين تمتنع الحكومات عن التعاطي الإيجابي مع طلب الشعوب للحرية والإصلاح والتغيير وتوغل في التحاليل إن بإصلاحات شكلية أو بتكتيكات التعطيل المعتادة، فإن الطرفين، الشعوب والحكومات، يزدج بهما إلى مساحات سياسية ومجتمعية تحيط بها أخطار غياب الاستقرار وانفجار العنف الرسمي والعنف الأهلي وانهايار المؤسسات.

ربما تسمح تطورات الأيام الأخيرة في الجزائر بالتفاؤل الحذر بشأن إمكانية الاقتراب شعباً



وانطلق ناقوس الخطر مجددا من الجولان السوري المحتل !!

ماري ناصيف - الدبس منسقة اللقاء اليساري العربي / بيروت

لم يكد يمر وقت طويل على إعلان دونالد ترامب، زعيم الامبريالية الأميركية، "إهداء" الجولان السوري المحتل للصهاينة، في خطوة تشكل استكمالاً لصفقة القرن الواحد والعشرين التي بدأت بإعلانه القدس عاصمة للكيان الصهيوني الغاصب، حتى لاقاه نتياهو إلى منتصف طريق "البيع من كيس غيره" ... معلنا اليوم قراره البدء ببناء "مدينة في الجولان" سيطلق عليها اسم رئيس الادارة الأميركية.

هكذا، وبكل بساطة، تستباح سيادة الدول العربية، ويعاد توزيع أراضيها من قبل الرأسمالية العالمية، تماما كما جرى منذ قرن ونيف إبان الحرب العالمية الأولى في ما سمي بصفقة القرن العشرين التي حملت اسم "إتفاقية سايكس - بيكو" والتي استكملت بوعد بلفور المشؤوم الذي نفذ بعد ثلاثين عاما على صدوره.

هكذا، وبكل بساطة، تهش الكلاب أجزاء جديدة من الأرض العربية، بدءا بأراضي الضفة الغربية المحتلة والجولان ومعه مزارع شبعا (التي صرح بعض اللبنانيين أنها ليست لنا)، بينما تغدق الأنظمة الرجعية العربية الأموال الطائلة على من ينهب أوطاننا ويقتل شعوبنا، ويعقر حكام تلك الأنظمة جباههم بالتراب ويزحفون على بطونهم إرضاء لبني صهيون وحماهم... كل ذلك، خوفا على عروش مهترئة لن يسعف في ترميمها كل مال قارون.

اليوم، وعشية الذكرى الواحدة والسبعين للنكبة الفلسطينية، التي طالت وطننا أيضا في القرى السبع إضافة إلى مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، ينتهك العدو سيادة فلسطين وسوريا ولبنان، غير أنه بما يمكن أن يترتب على مثل هذه الخطوة، فهو على يقين من أن النظام الدولي المتمثل بالأمم المتحدة لن يحرك، هو الآخر، ساكنا لمنعه من تنفيذ عدوانه الجديد، في ظل التوازنات الدولية الجديدة وتحول العالم، بعد غياب الاتحاد السوفياتي، إلى عالم وحيد القطب تسرح فيه الامبريالية على هواها، وتمرح دون حسيب. بل، إن نتياهو وغيره من أركان هذا العدو قد عادوا إلى الواجهة من جديد، بفعل التواطؤ الرسمي العربي، وعادت معهم كل المشاريع التي رسمت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي...

لنتذكر فقط ما جاء في كتاب شمعون بيريز عن الشرق الأوسط الجديد وما تبعه من مؤتمرات عقدت آنذاك في القاهرة واسطنبول ودافوس على وجه الخصوص... لنتذكر المشاريع الاقتصادية "المشتركة" التي وضعت آنذاك والتي تلتها حروب مدمرة في العراق ولبنان وسوريا، والانقسامات الحادة في فلسطين، وحروب المجموعات الارهابية ضد طموحات شعوبنا جمعاء في التحرر والتغيير...

لنتذكر أولئك الذين أطلق عليهم اسم "الأفغان العرب" ومعهم تنظيم القاعدة وجبهة النصرة، وصولا إلى تنظيم داعش... لنتذكر مؤسسيهم ومموليهم، وقبلهم الأخوان المسلمين... فكل هؤلاء، ومعهم التيارات الفاشية التي نشأت في صفوف بعض القوى السياسية المسيحية، إنما انتشرت لكي تكون درعا واقيا للكيان الصهيوني فتساعده وتساعد من هم وراءه على تنفيذ المخطط الاستعماري الجديد لبلداننا وللثروات التي تزخر بها أراضيها ومياها، وهي ثروات هائلة ومتنوعة وموثقة...

ولنتذكر بالمقابل أن الاعتماد على النفس هو الذي يحميننا ويبعد عنا الأذى المترص بنا. والاعتماد على النفس يعني تنظيم المقاومة بكل أشكالها، بدءا بمواجهة التطبيع المتسلل بأشكال مختلفة، وبمقاومة مشاريع النهب المبرمج التي أقرت في قمم صاغها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت راية واشنطن وبطلب منها، كل ذلك متوجا بالتحضير للمقاومة المسلحة التي هي أرقى أشكال المواجهة مع العدو الوطني والطبقي...

فبالمقاومة وحدها ننتج التغيير المطلوب.

شركة فرنسية ترفض المشاركة بمشروع القطار التهويدي بالقدس

الاهالي - زعمت شركتان إسرائيلييتان الأحد، أن شركة المواصلات الفرنسية أستوم، رفضت المشاركة في مشروع القطار التهويدي الخفيف في القدس، لاعتبارات تتعلق بـ «انتهاك حقوق الإنسان، المرتبطة بشكل أساسي بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني».

وأبرقت شركة إلكترا وشركة دان الإسرائيليةتين إلى رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتياهو، ووزير ماليته موشيه كحلون، أنه «من غير المقبول علينا، تماما كما يجب ألا يقبله أي شخص، أن تقاطع شركة تعمل في بلد صديق مثل فرنسا، حيث وعلى حد علمنا، يوجد تأثير حاسم للحكومة الفرنسية عليها، أن تقاطع مثل هذا المشروع الهام».

100 فنان فرنسي يدينوا عقد برنامج يوروفيجن للعام الحالي في "تل أبيب"



الاهالي - أدان أكثر من 100 فنان فرنسي عقد برنامج يوروفيجن للعام الحالي في "تل أبيب" عبر مدونة ميديا بارت @ MediapartBlogs من بينهم رسام الكاريكاتير وليم وتاردي، وصانع الأفلام آلان جيرودي، ومغنية الأوبرا ماري سوبستري.

<p>الإشتراكات (٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد</p> <p>طبعت في مطابع الغد رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٣٨)</p>	<p>المكاتب: عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / فاكس ٥٦٩٨٥٧ أربد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦ مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١</p>	<p>عمان - الأردن - جبل الحسين - شارع الظاهر بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال الموقع على الانترنت: www.hashd-ahali.org.jo بريد الكتروني: ahali@go.com.jo hashdparty@gmail.com</p>	<p>الايخراج الفني عبدالله ابوكف</p> <p>الصف الضوئي منير عليا</p>	<p>رئيس التحرير عدنان خليفة</p> <p>الادارة والمالية خليل السيد</p>	<p>يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)</p>	<p>الاهالي www.hashd-ahali.org.jo</p>
--	--	--	--	--	--	--